



مجلة اللغة العربية للأبحاث المتخصصة

العدد 1، المجلد 1، كانون الثاني 2015م.

e-ISSN: 2289-8468

النشر: 2013/1/15

القبول: 2012/12/1

الاستلام: 2012/10/2

الكوفيون والبصريون: المنهج المتبادل في قضايا القياس والسَّماع: دراسة قرآنية تحليلية

صالحة حاج يعقوب

الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا

ماليزيا

Solehah71@gmail.com

ملخص

أشارت الصراعات بين المدارس النحوية التقليدية العربية أن خلاف المنهج الفكري قد وقعت في تعديل نظام قواعد اللغة العربية. على سبيل المثال أن مدرسة البصرة استخدمت منهج الفلسفة والمنطق في تحليل ونقد وتعديل واستبدال النظام في قواعد اللغة العربية. خلافاً ذلك، وأما مدرسة الكوفة فأكثرها تركيزاً على قراءة القرآن الكريم، والحديث الشريف والشعر العربي وهي من المصادر المرتبطة بشيء غير متوقع أو مختلف ما يحدث عادة. آراء أعلاه قد تم مناقشتها وتوضيحها من قبل بعض الباحثين والمؤرخين واللغويين والنحاة أن مدرسة البصرة مبنية على القياس ومدرسة الكوفة على منهج السماع والشذوذ. ومع ذلك، يهدف هذا البحث إلى تحقق منهج مدرستي البصرة والكوفة من أجل تحقيق مبادئهم في تنفيذ الجدل اللغوي الذي يقوم على أساس الآيات القرآنية.



Abstract

The conflicts between schools of grammar among Arab traditional grammarians indicated that the differences on intellectual approaches occurred in modifying the Arabic Grammar system. For example that the Basra school used the philosophy and logic approaches in their analyzing, critique, modifying and replacing the system in Arabic Grammar. Otherwise, the Kufa school more concentrated on reading Holy Quran, Hadith and Arabic poetry, the thinkers of the school worked on informant sources meant they associated with something unexpected or different what normally happens. The views above had been discussed and clarified by some researchers, historians, linguists and grammarians that Basra school based on analogy and the Kufa School on anomaly approach. However, this research aims to verify the approach of Basra and Kufa schools in order to investigate their principles in implementing the linguistic argumentation, which based on Quranic verses basis.



المقدمة

الصراعات بين المذاهب النحوية دليلاً لاختلاف أجناس المفكرين في النحو العربي فمثال من ذلك أن البصريين كانوا ميلهم قوياً لدراسة الفلسفة والمنطق¹، وهذا الميل أدت إلى تحديد منهج خاص في النحو العربي على سبيل المثال إذا اصطدم أصل من أصوله هم تأوؤوه² أو عدّوه لغة³ أو رَمّوه بالشذوذ أو القلة أو الندرة الخطاء لأنهم لا يلتفتون إلى كل السماع⁴ وإلا من قبائل الستة فحسب⁵ كما ذكر السيوطي⁶ "لو سمعوا بيتاً واحداً فيه جوازاً شيء مخالف للأصول جعلوه أصلاً، وبوبوا عليه"، وأيضاً قوله في كتاب آخر⁷ "إذا سمعوا لفظاً في شعر أو نادركلام جعلوه باباً"، وأضاف بذلك في كتابه الآخر⁸ "كان يسمع الشاذ الذي لا يجوز إلا في الضرورة فيجعله أصلاً ويقيس عليه، فأفسد النحو بذلك". ويختلف بما حدث في الكوفة، معظم من علمائهم اشتغلوا اشتغالا شديداً في قراءة القرآن الكريم والأحاديث النبوية والأشعار العربية. ومن هذه الآراء المطروحة إشارة واضحة أن الباحثين المؤرخين واللغويين والنحويين قد اتجهوا منهجياً اتجاهها كبيراً بأن المذهب البصري مذهب قياس، وأما الكوفة فمذهبها مذهب سماع⁹. ولكن هذه الصراعات قد تكاد تتفق جميع الاتجاهات من المدارس النحوية القديمة أن القراءات القرآنية هي السبب الأساسي في إنشاء وإرساء قواعد النحو العربي أي لم يختلف أحد من النحاة سواء من البصريين أم الكوفيين أن القرآن الكريم أصل من أصول الاستشهاد في اللغة والنحو لأنّ القراءة لا تُخالَفُ لأنها سنّة. وبذلك السبب الأساسي في وضع النحو العربي لحرص الشديد على النصوص القرآنية حرصاً فصيحا شديداً سليماً بعد اللحن ما يشيع على ألسنة العرب كما حدث للحجاج يوسف الثقافي أنه قد قرأ "أحبُّ" في الآية ﴿قُلْ إِنْ كَانَ ءَابَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ

¹ شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف: القاهرة، 1995، ص 20-21

² محمد حسن الجاسم، القواعد النحوية، دمشق: دار الفكر، 2007، ص 75

³ الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، القاهرة: دار المعارف، 1984م ص 22 & 39

⁴ السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، تحقيق محمد حسن الشافعي، بيروت: دار الكتب العلمية، 1998م ص 201

⁵ نفس المصدر ص 56 نقلاً عن كتاب "الألفاظ والحروف للفارابي" وهي تميم وقيس وأسد وهذيل وكنانة وطيء

⁶ السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، ص 202

⁷ السيوطي، مع الهوامع شرح الجميع الجوامع في علم العربية، بيروت: دار المعرفة، د.ت. 45/1

⁸ السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، بيروت: دار الكتب العلمية، 2004م، 3/ 164

⁹ أحمد أمين، ضحى الإسلام، دي.بي.بي. : كوالا لومفور، 1978 2/ 296، دي بور، تاريخ الفلسفة في الإسلام، ترجمة محمد عبد

الهادي أبو ريرة القاهرة: جامعة القاهرة، 1954م ص 55، شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص 159، إبراهيم أنيس، طرق تنمية الألفاظ في اللغة،

مصر: مطبعة تحفة جديدة، 1967 ص 22، عبد العال سالم مكرم، القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية ص 91، وعبد الفتاح إسماعيل شلبي،

أبو علي الفارسي، ص 440، وعبد الحليم المجيد عابدين، المدخل إلى دراسة النحو العربي، الكويت: مؤسسات علي الجراح الصباح، 1978م ص 75

وأَمْوَالٌ أَفْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِينُ تُرَضُّوْهَا أَحَبُّ إِلَيْكُمْ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ... الآية ﴿التوبة 24﴾¹⁰ بالرفع، فالصحيح بالنصب لأنه خبرٌ لكان. ومثال آخر، قد سمع أبو أسود الدؤالي قارئاً الآية ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولِهِ﴾ التوبة 3. ويرى السيوطي⁽¹¹⁾ أن القرآن جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان متواتراً أم آحاداً أم شاذاً وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إن لم تخالف بالقياس - بل ولو خالفته يُحتج بها - كما يُحتج بالمجموع على وروده ومخالفته القياس في ذلك الحرف بعينه، ولم يجز القياس عليه¹² نحو ﴿استحوذ﴾⁽¹³⁾ و ﴿يأبى﴾⁽¹⁴⁾. وكذلك احتج على صحّة قول مَنْ قال: إن الله أصله لاه بما قرئ شاذاً: ﴿وهو الذي في السماء لاه وفي الأرض لاه﴾⁽¹⁵⁾. وهناك بعض القراءات عند عاصم وحمزة الزيات وابن عامر وغيرهم بعيدة في العربية وينسبونها إلى اللحن. وهم مخطئون في ذلك فإنّ قراءتهم ثابتة بالأسانيد المتواترة الصحيحة التي لا مطعن فيها⁽¹⁶⁾ وكذلك جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بمفعوله بقراءة ابن عامر ﴿قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ﴾⁽¹⁷⁾. وعلى جواز سكون لام الأمر بعد ثَمَّ بقراءة حمزة ﴿ثُمَّ لِيَقْطَعْ﴾⁽¹⁸⁾. وقد سأل عروة عائشة عن لحن القرآن مثل ﴿إِنْ هَذَا لَسَاحِرٌ﴾⁽¹⁹⁾ و ﴿والمقيمين الصلاة والموتون الزكاة﴾⁽²⁰⁾ و ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى وَالصَّابِئُونَ﴾⁽²¹⁾ فقالت: يا ابن أخي هذا عملُ الكُتَّابِ أخطؤوا في الكِتَابِ²². وقد أجاب العلماء عن ذلك بأجوبة عديدة في كتابي "الإتقان في علوم القرآن" و "كتاب المصاحف"، وفي "الإتقان" وأحسن ما يقال في أثر عثمان (رضي) بعد تضعيفه الاضطراب الواقع في إسناد والانقطاع أي أنه وقع في روايته تحريف، وكذلك في "المصاحف" أخرجه ابن أشته من طريق عبد الأعلى بن عبد الله بن عامر، قال لما فرغ من المصحف أتى به عثمان فنظر فيه فقال "أحسنتم وأجملتم أرى شيئاً سنقيمه بألسنتنا، فهذا الأثر لا إشكال فيه، فكأنه لما عُرضَ عليه عند الفراغ من كتابته رأى فيه شيئاً على غير لسان

¹⁰ الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، القاهرة: دار المعارف، 1984م ص 22

⁽¹¹⁾ السيوطي، الإقتراح في أصول النحو، ص 24

¹² المصدر السابق/ 24

⁽¹³⁾ المجادلة 19، لأنها خارج عن معتل أي حاذ أو مجوذ، انظر ابن جني، الخصائص، تحقيق عبد الحكيم بن محمد، القاهرة: المكتبة التوفيقية، د.ت.، 117/1

⁽¹⁴⁾ التوبة 32

⁽¹⁵⁾ الزخرف 84

⁽¹⁶⁾ السيوطي، الإقتراح في أصول النحو، ص 25

⁽¹⁷⁾ الأنعام 137

⁽¹⁸⁾ الحج 15

⁽¹⁹⁾ طه 32

⁽²⁰⁾ النساء 162

⁽²¹⁾ البقرة 62

²² السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، القاهرة: دار الحديث، 2004م، 1236/4

قريش كما وقع لهم في "التابوت" و "التابوه" فوعد بأنه سيقممه على لسان قريش، ثم وفي بذلك كما ورد من طريق آخر أوردتها في كتاب "الإتقان".⁽²³⁾ وأدركنا أن نشأة النحو مرتبط بالدراسات القرآنية ارتباطاً وثيقاً لأن الاختلاف في قراءته سبب في الخلافات النحوية²⁴. إذ، وجدنا أنها سبب في تنشيء النحو العربي في معظم الأمصار الإسلامية وليس فقط في البصرة فحسب مرتبطاً بالقرآن الكريم وقراءته بل في الكوفة ومصر والعراق والبغداد والأندلس وغيرها²⁵. أي ظاهر اللحن هو بداية التفكير في وضع العوامل النحوية. واعتماد على ذلك، تركز الباحثة على بعض الخلاف النحوي في القرآن الكريم بغرض من أغراض خاصة في تحليل موقف البصريين والكوفيين في استنباط قواعد النحو العربي معتمد على السماع للحصول على النتائج النهائية بين المذهبين. فتعرض الباحثة الحجج النحوية والمنطقية لدى الأنباري، و ثم تتقدم الدراسة النقدية في التفكير النحوي واتجاهاته يهدف إلى توثيق المعلومات السابقة مع آراء بعض المحدثين عن ذلك.

مظاهر الخلاف النحوي في القرآن الكريم بين البصريين والكوفيين

فهمنا سابقاً، أن السبب في وضع النحو العربي هو الحرص الشديد في النصوص القرآنية، ولا شك أنها أفصح الكلام وأبلغ البيان الأولى بالاحتجاج من غيره، كما قال الفراء "والكتاب أعرب وأقوى في الحجة من الشعر"²⁶. وقال ابن خالويه "وقد أجمع الناس جميعاً على أن الكلمة إذا وردت في القرآن فهي أفصح مما في غيره"²⁷ والمعلوم بطبيعة الحال أن الاحتجاج بالقرآن في استنباط القواعد النحوية أفضل المنهج السماعي. واحتج جمهور النحاة بالقراءات المتواترة والأحادية والشاذ كما يقول الزركشي "القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان، فالقرآن هو الوحي المنزل على محمد (ﷺ) للبيان والإعجاز، والقراءات هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في الحروف وكيفية تشديد وغيرها"²⁸. وبذلك، فتبدأ الباحثة في بعض الخلاف عن إعراب الكلمات وحركات بنائها²⁹، باحتجاج على جواز العطف على

⁽²³⁾ السيوطي، الإقتراح في أصول النحو، ص 27

²⁴ حديجة الحديثي، المدارس النحوية، الأردن: دار الأمل، 2001م ص 51 و 66.

²⁵ شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص 11-327

²⁶ الفراء، معاني القرآن، تحقيق إبراهيم شمس الدين. بيروت: دار الكتب العلمية، 2002م، 14/1

²⁷ السيوطي، المزهري في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق فؤاد علي منصور، ج 1 بيروت: دار الكتب العلمية، 1998م

، 1/213

²⁸ السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، القاهرة: دار الحديث، 2004م، 1/273

²⁹ وقد قسم ابن قتيبة وجوه الخلاف في القراءات إلى سبعة أوجه: "الاختلاف في إعراب الكلمة أو في حركة بنائهما، والخلاف في إعراب الكلمة وحركات بنائها والاختلاف في حروف الكلمة دون إعرابها بما يغير معناها والاختلاف في الكلمة بما يغير صورتها ولا معناها، والاختلاف في الكلمة بما يزيل صورتها ومعناها، والاختلاف في الكلمة بما يزيل صورتها ومعناها، والاختلاف بالزيادة والنقصان" انظر ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، ص 36-40.

الضمير المحرور من غير إعادة بقراءة حمزة الزيات³⁰ الآية ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ﴾ النساء 1⁽³¹⁾،
وقرأ بالخفض في "الأرحام" وقال الزجاج البصري في هذه القراءة "الجر في الأرحام فخطأ في العربية"³². كان يونس بن
حبيب³³ يرى أن كلمة "لبيك" ليس مثني بل كان أصله "لبي" مقصوراً، ولشبيبت معنى "لبيك" هل مثني أم لا لقد جاء
سيويوه بقوله تعالى ﴿ ثُمَّ ارْجِعَ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ يَنْقَلِبْ إِلَيْكَ الْبَصَرُ خَاسِئًا وَهُوَ حَسِيرٌ ﴾ الملك 4، ف كلمة "كرتين" أنه
تننية المقصود بها التكرير وليس المراد به مرتين، وكذلك ولا ينقلب البصر مزدجراً كليلاً من كرتين فقط بل تعين أن
يكون المراد بـ "كرتين" التكرير لا اثنين³⁴. وباب هل تعمل "إن" المصدرية محذوفة من غير بدلٍ وذهب الكوفيون
يجوز إعمال "أن" مع الحذف كما في قراءة عبد الله بن مسعود ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ ﴾
البقرة 83، بنصب (لَا تَعْبُدُوا) بـ أن مقدرةً. ورد البصريون هذه القراءة هي قراءة شاذة، لأن (تعبدوا) مجزوم بـ "لا"
لأن المراد بها النهي³⁵. في القول رافع المبتدأ ورافع الخبر كان الكوفيون جاءوا بقول تعالى ﴿ أَيَا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ
الْحُسْنَى ﴾ الإسراء 110، ف(أيا ما) منصوب بـ (تدعوا)، و(تدعوا) مجزوم بـ (أيا ما)، وكذلك الآية ﴿ أَيِنَّمَا تَكُونُوا
يُذْرِكُمُ الْمَوْتَ ﴾ النساء 78، ف (أينما) منصوب بـ (تكونوا)، و(تكونوا) مجزوم بـ (أينما)، وكذلك الآية ﴿ فَأَيِنَّمَا تُولُوا
فَنَّمَّ وَجْهَ اللَّهِ ﴾ البقرة 115، ف (أينما) منصوب بـ (تولوا)، و(تولوا) مجزوم بـ (أينما). فجواب البصريين أن (أيا ما) أو
(أينما) مجزوم بالفعل بعده وهو ضعيف، وإنما هو مجزوم بـ "إن" و "أيا ما" أو "أينما" نأبأ عن "إن" وأنها لم يعمل
شيئاً لفظاً وعملاً³⁶. والقول رافع الاسم الواقع بعد الظرف والجار كما يحج الكوفيون بقول تعالى ﴿ فَأُولَئِكَ لَهُمْ جَزَاءُ
الضَّعْفِ ﴾ سبأ 37³⁷، ف (جزاء) مرفوع بالظرف، وقول تعالى ﴿ وَأَتَيْنَاهُ الْإِنجِيلَ فِيهِ هُدًى وَنُورٌ ﴾ المائدة 46³⁸، ف
(هدى) و (نور) مرفوعان بالظرف لأنه حال من (الإنجيل) ويدل عليه قوله تعالى ﴿ وَمُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ ﴾ آل عمران
50³⁹، فعطف (مصدقاً) على حال قبله وما ذاك إلا الظرف، والصلة كقول تعالى ﴿ وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ ﴾ الرعد

³⁰ من قراء السبعة من الكوفيين

³¹ انظر كمال بشار، أسرار النحو، تحقيق أحمد حسن حامد، عمان: دار الفكر، 1994، ص 161

³² الفراء، معاني القرآن، 6/2

³³ من النحويين القدماء على أنه يمثل آراء الكوفيين لأن ابن يعيش قد ذكره في جانب الكوفيين خمس مرات من سبع مرات نصّ فيها على اسمه، انظر مهدي المخزومي،

مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة النحو، أبو ظبي: اجمع الثقافي، 2002م ص 454-456، شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص 28-29

³⁴ ابن عقيل، شرح ابن عقيل، بيروت: دار الفكر، 1998م، 15/2

³⁵ الأباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، بيروت: دار الكتب العلمية، ط.1، 1998م، 95/2

³⁶ المصدر السابق، 52/1

³⁷ المصدر السابق، 55/1

³⁸ المصدر السابق، 56/1

³⁹ المصدر السابق، 56/1

43⁴⁰. وأما البصريون فاحتجوا أنّ الاسم بعده يرتفع بالابتداء لأنه قد تعري من العوامل اللفظية أي الابتداء، ولا يصلح الظرف أن يكون عاملاً على وجهين: أولاً، إذا كان العامل يتعداه إلى الاسم ويُطل عمله كما لا يجوز أن تقول (إنّ يقوم عمرًا) و (ظننت ينطلق بكرًا)، فلما تعداه العامل إلى الاسم كما قال تعالى ﴿إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالًا وَجَحِيمًا﴾ المزمّل 12، ما في أحد من القراء يذهب إلى خلاف النصب في الاسم، وثانيًا، لو عاملاً لوجب أن يُرفع به الاسم في قولك "بك زيد مأخوذ" وبالإجماع أنه لا يجوز ذلك⁴¹. وأما الفراء فيرى أن كل اسم موصول (من، ما، الذي) فحسب، وقد يجوز دخول الفاء في خبره، لأنه مضارع للجزاء والجزاء يُجاب بالفاء كما في قول تعالى ﴿وَيَكُنْ مَا بَكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ مِنْ اللَّهِ﴾ النحل 53، إن (ما) في معنى الجزاء، لأن لها فعل مضمّر نحو (ما يكن بكم من نعمة فمن الله) فالجزاء لا بدّ له من فعل مجزوم، إن ظهر فهو جزم وإن لم يظهر فهو مضمّر لأنك تريد (إن يكن... فأضمرها) و(ما بكم) في معنى (الذي) وكل اسم وصل يجوز أن دخول الفاء خبره ولا يجوز دخوله في اسم غير موصول⁴². وفي مسألة نصب المضارع المعطوف على جواب الشرط بالفاء والواو، ضعفه سيبويه إلا إذا حصل الشرط كما في قول تعالى ﴿... يَحَاسِبُكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرَ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ البقرة 283، أما الفراء فقد جوز الأوجه الثلاثة الرفع والنصب والجزم، فالنصب على تقدير (أن)⁴³، وتجزم (يعغفر) إذا أردت العطف، وترفعه على إضمار المبتدأ⁴⁴.

لقول في تقديم الخبر على المبتدأ كان الكوفيون لا يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه مفردًا أو جملةً وأما البصريون فذهبوا إلى أنه يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه المفرد والجملة يحتج بالآية ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى﴾ طه 1، فالهاء عائدة إلى (موسى) وإن كان متأخرًا لفظًا، لأن موسى في تقدير التقديم، والضمير في تقدير التأخير⁴⁵. وفي باب العامل في الاسم المرفوع بعد لولا، ذهب الكوفيون إلى أن "لولا" ترفع الاسم بعدها، نحو "لولا زيدٌ لأكرمتك" وذهب البصريون إلى أنه يرتفع بالابتداء. وهناك بعض الأدلة من القرآن أشارت أنه ليس مرفوعًا بـ "لولا" وتقديره "لو لم يعني زيدٌ لأكرمتك" كما قال تعالى ﴿وما يستوي الأعمى والبصير، ولا الظلمات ولا النور، ولا الظلُّ ولا الخور﴾ فاطر 19-

⁴⁰المصدر السابق، 56/1

⁴¹المصدر السابق، 56/1

⁴²الفراء، معاني القرآن، 35/2

⁴³وهذا ما يذهب إليه الأخفش، انظر حمدة عبدالله أبو شهاب، الجواز وعدمه في أحكام النحويين من سيبويه حتى القرن الرابع الهجري، عمان: دار الضياء، 2007،

ص 43

⁴⁴ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 376-375/3

⁴⁵المصدر السابق، 71/1

22، ﴿فلا اقتحم العقبة﴾ البلد 11 أي لم يقتحم، ﴿فلا صدق ولا صلى﴾ القيامة 31 أي لم يصدق ولم يصل⁴⁶. وفي باب عامل النصب في المفعول فذهب الكوفيون إلى أن العامل في المفعول النصب كان الفعل والفاعل جميعاً نحو "ضرب زيداً عمراً"، وبعضهم يقولون أن العامل هو الفاعل، وقال هشام بن معاوية⁴⁷ إذا قلت "ظننت زيداً قائماً" تنصب "زيداً" بالتاء و "قائماً" بالظن، وذهب خلف الأحمر من الكوفيين إلى أن العامل في المفعول معنى المفعولية، والعامل في الفاعل معنى الفاعلية، وذهب البصريون إلى أن الفعل وحده عمل في الفاعل والمفعول جميعاً⁴⁸. واستدل الكوفيون بقول تعالى ﴿ألقيا في جهنم﴾ ق 24، فثنى وإن كان الخطاب لملك واحد وهو ملك خزنة النار لأن على معنى ألقى ألقى والتثنية إنما تكون للأسماء لا للأفعال فدل على أن العامل مع الفعل بمنزلة الشيء الواحد⁴⁹. فاحتج البصريون أن الفعل له تأثير في العمل، أما الفاعل فلا تأثير له في العمل لأنه اسم والأصل في الأسماء أن لا تعمل⁵⁰. وفي مسألة الزبورية، كما سأل الكسائي سيويه "قد كنت أظن أن لسعة العقرب أشد من الزبور، فإذا هو هي أو فإذا هو إياها؟ فجواب سيويه "إذا هو هي" ولا يجوز النصب، فأخطأه الكسائي بقول "العرب ترفع ذلك كله وتنصبه"، فدفع سيويه قوله بالاستشهاد القرآني ﴿ونزع يده فإذا هي بيضاء للناظرين﴾، ﴿فإنما هي زجرة واحدة﴾، ﴿إذا هم خامدون﴾ وكأنها هي وما بعدها مبتدأ وخبر، أما النصب فيكون على الحالية وتوجيهه ضعيف⁵¹. ووجدنا أن الفراء تابع الأخفش في رفع ما بعد (إذا) و (إن) الشرطية في قول تعالى ﴿إذا السماء انشقت﴾ و ﴿وإن أخذ من المشركين استجارك﴾ و ﴿وإن امرؤ هلك﴾ مبتدأ وليس فاعلاً لفعل مخذوف كما ذهب سيويه وجمهور البصريين⁵². وقرأ جمهور البصريين (فأصدق وأكن) في الآية ﴿لولا أخرجني إلى أجل قريب فأصدق وأكن من الصالحين﴾ المنافقون 10، وقرأ الفراء (فأصدق وأكون) وردّ قراءة الجمهور فقال "كيف جزم (وأكن) وهي مردود على فعل منصوب؟ فالجواب، أن الفاء لو لم تكن في فأصدق كانت مجزومة، فلما رددت (وأكن) على تأويل الفعل لو لم تكن فيه الفاء، ومن أثبت الواو رده على الفعل الظاهر فنصبه، وهي في قراءة عبدالله (وأكون من الصالحين)⁵⁴.

⁴⁶المصدر السابق، 79/1

⁴⁷صاحب الكسائي

⁴⁸ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 82/1

⁴⁹المصدر السابق، 83/1

⁵⁰المصدر السابق، 84/1

⁵¹شوقي ضيف، ص 58

⁵²ابن يعيش، شرح المفصل، بيروت: عالم الكتب، د.ت. 10/9، ابن هشام، مغني اللبيب، بيروت: المكتبة العصرية، 1999م

ص 643، ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 371/2

⁵³قراءة الخليل، انظر سيويه، الكتاب، تحقيق د. إميل يعقوب، بيروت: دار الكتب العلمية، 1999م، 117/1

⁵⁴الفراء، معاني القرآن، 61/3

وفي مسألة القول في ناصب الاسم المشغول عنه، ذهب الكوفيون إلى أن قول العرب "زيدًا ضربته" منصوبٌ بالفعل الواقع على الهاء، وأما البصريون فذهبوا إلى أنه منصوب بفعل مقدرٍ والتقدير "ضربت زيدًا ضربته". فاحتج الكوفيون إنه منصوب بالفعل الواضع على الهاء، وذلك لأن الهاء العائد (المكني) هو الأول في المعنى، فينبغي أن يكون منصوبًا به كما قالوا "أكرمت أباك زيدًا" و "ضربت أخاك عمرًا". وأما البصريون فذهبوا إلى أنه منصوب بفعل مقدر دلالة على ظاهر فيه، فجاز إضماره استغناءً بالفعل الظاهر عنه وأما المثال "أكرمت أباك زيدًا" فإنتصاب زيد على البديل لأن متأخرًا عن المبدل منه "أباك"⁵⁵. أي أن العامل في البديل غير العامل في المبدل منه، وإن العامل في المبدل منه على تقدير التكرير في عامل البديل، والذي يدل على ذلك إظهاره في البديل كما أظهر في المبدل منه، كما في قول تعالى ﴿قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتَضَعُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ﴾ الأعراف 75، (لمن آمن منهم) بدل من قوله (للذين استضعفوا) فأظهر العامل في البديل كما أظهره في المبدل منه، وكما في قول تعالى ﴿وَلَوْلَا أَنْ يَكُونَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِيُوتِيَهُمْ سُفُوفًا مِّنْ فِصَّةٍ وَمَعَارِجَ عَلَيْهَا يَظْهَرُونَ﴾ الزخرف 33، (فليؤتيهم) بدل من قوله (لمن يكفر بالرحمن) فأظهر العامل في البديل كما أظهره في المبدل منه، فدل على أنه في تقدير التكرير، وأما في البديل غير العامل في المبدل منه⁵⁶. وفي باب أولى العاملين في التنازع، ذهب الكوفيون في إعمال الفعلين نحو "أكرمني وأكرمتُ زيدًا" و "وأكرمتُ وأكرمني زيدًا" إلى أن إعمال الفعل الأول أولى، وأما البصريون فذهبوا إلى أن إعمال الفعل الثاني أولى وحجة البصريين كما في الآية ﴿آتُونِي أَفْرَغَ عَلَيْهِ﴾ الكهف 96، إعمال الفعل الثاني وهو (أفرغ) ولا الأول، لو فعل الأول لقال (أفرغه عليه)، وقال تعالى ﴿هاؤم اقرأوا كتابيه﴾ الحاقة 19، فأعمل الثاني وهو (اقرأوه)، وقال تعالى ﴿وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا﴾ الأحزاب 35، فلم يعمل الآخر فيما أعمل في الأول استغناءً عنه بما ذكره قبل، ولعلم المخاطب أن الثاني قد دخل في حكم الأول، وقال تعالى ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ ۖ وَرَسُولُهُ﴾ التوبة 3، فاستغنى بذكر خبر الأول عن ذكر خبر الثاني، لعلم المخاطب أن الثاني قد دخل في ذلك⁵⁷. فاستغنى بخبر الثاني عن الأول مثل قوله تعالى ﴿حتى توارث بالحجاب﴾ ص 32، يعني "الشمس" لم يُذكر، وكذلك في الآية ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾ الرحمن 26، يعني الأرض⁵⁸. وفي باب "نعم" و "بئس" أفعالٍ هما أم اسمان؟ رأى الكوفيون أنهما اسمان مبتدآن، وقال بعض

⁵⁵المصدر السابق، 85/1⁵⁶المصدر السابق، 86/1⁵⁷المصدر السابق، 94/1⁵⁸المصدر السابق، 97/1

العرب "يا نعم المولى ويا نعم النصير" فنداؤهم "نعم" يدل على الاسمية كقول تعالى ﴿أَلَا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبَاءَ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَيَعْلَمُ مَا تُخْفُونَ وَمَا تُعْلِنُونَ﴾ النمل 25، أي يا هؤلاء اسجدوا، وقال بعض العرب "ألست بنعم الجارز يؤلف بيته" و "نعم السير على بئس العير" و "والله ما هي بنعم المولودة" التقدير ألسنت بجار مقول فيه، والله ما هي بمولودة مقول فيها نعم المولودة، أو التقدير "والله ما لي لي بليل مقول فيه نام صاحبه" إلا أنهم حذفوا منها الموصوف وأقاموا الصفة مقامه كقول تعالى ﴿أَنْ أَعْمَلْ سَابِغَاتٍ﴾ السبأ 11، أي دروعا سابغات، ﴿وَذَلِكَ دِينُ الْقِيَمَةِ﴾ البينة 5، أي الملة القيمة، وقال تعالى ﴿أَلَا لِلَّهِ الدِّينُ الْخَالِصُ ۗ وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾ الزمر 3، أي يقولون: ما نعبدهم، وقال تعالى ﴿الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَحْمَةً وَعِلْمًا﴾ غافر 7، وقال تعالى ﴿جَنَّاتٍ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ مِنْ آبَائِهِمْ وَأَزْوَاجِهِمْ وَذُرِّيَّاتِهِمْ ۗ وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ، سَلَامٌ عَلَيْهِمْ بِمَا صَبَرْتُمْ ۗ فَرِحْتُمْ بِعُنُقِي الدَّارِ﴾ الرعد 23-24، أي يقولون: سلام عليكم، وقال تعالى ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا﴾ البقرة 127، أي يقولون: ربنا⁵⁹. وأما البصريون فذهبوا إلى أنهما فعلان ماضيان لا يتصرفان، والدليل كما في قول العرب (نعما رجلين) و (نعمو رجلاً) و (نعم الرجل) و (بئس الغلام) و (نعم رجلاً زيد) و (بئس غلاماً عمرو) و (بئس الجارية) و (نعمت المرأة) فدل على أنها فعل. وبعض يقول أن التاء يختص بها الفعل ليس بصحيح لأنها قد اتصلت بالحرف في قول العرب (زئت) و (ثمت) و (لات) كما في قول تعالى ﴿فنادوا ولات حين مناص﴾ ص 3، أي ذكر أبو عبيد القاسم بن سلام وحكى أنهم يزيدون التاء على (حين) و (أوان) و (الآن) فيقولون: تحين كذا، وتأوان كذا وتالآن، كما في الشعر: العاطفون تحين ما من عاطف * والمطعمون زمان المطعم⁶⁰.

وفي باب "أفعل" في التعجب، اسم هو أو فعل؟ ذهب الكوفيون أنه اسم نحو (ما أحسن زيداً) والدليل أنه اسم جامد لا يتصرف ووجب أن يلحق بالأسماء، والدليل آخر على أنها اسم أنه يدخله التصغير، كما قال الشاعر: يا ما أميلح غزلاً شذن لنا * من هاؤليائكن الضال والسمير، الشاهد ما أميلح⁶¹. وأما البصريون فذهبوا إلى أنه فعل ماضٍ⁶² والدليل إذا وصل بياء الضمير دخلت عليه نون الوقاية، نحو (ما أحسنني عندك، وما أظرفني في عينك) ونون

⁵⁹ المصدر السابق، 112/1

⁶⁰ المصدر السابق، 107/1

⁶¹ المصدر السابق، 123/1

⁶² ذهب إليه الكسائي من الكوفيين

الوقاية إنما تدخل على الفعل لا على الاسم نحو (أرشدني، وأسعدني، وأبعدني) ولا تقول في الاسم (مُرشدني، مُسعدني، وردّ البصريون قول الكوفيين أن نون الوقاية قد دخلت على الاسم نحو (قدي، قطني) ليس صحيحاً لأنهما من الشاذ لا يعرج فهما في الشذوذ بمنزلة مني وعني⁶³. والتصغير اللاحق فعل التعجب إنما يتناوله لفظاً لا معنىً من حيث متوجّهاً إلى المصدر، فهم رفضوا عن ذكر المصدر هنا، فلما رفضوا المصدر وآثروا تصغيره صغروا الفعل لفظاً ووجهوا التصغير إلى المصدر وجاز تصغير المصدر بتصغير فعله لأن الفعل يقوم في الذكر مقام المصدره لأنه يدل عليه بلفظه كما قال تعالى ﴿ولا يحسبنّ الذين يبخلونّ بما آتاهم الله من فضله هو خيراً لهم﴾ آل عمران 180، قوله (هو) ضمير لـ (البخل) وإن لم يكن مذكوراً للدلالة (بيخلون) عليه⁶⁴. القول في تقديم خبر "ليس" عليها، ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم خبر "ليس" عليها لأن "ليس" فعل غير متصرف فلا يجري مجرى الفعل المتصرف، وأما البصريون فذهبوا إلى أنّ جواز تقديم خبرها عليها كما في قول تعالى ﴿ألا يوم يأتيهم ليس مصروفاً عنهم﴾ هود 8، أي قدّم المعمول خبر (ليس) على (ليس)، فإن قوله (يوم يأتيهم) يتعلق بـ "مصروف" وقد قدّمه على "ليس" ولو لم يجز تقديم خبر "ليس" على ليس وإلا لما جاز تقديم معمول خبرها عليها لأن المعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل⁶⁵. والقول في عمل "إن" المخففة النصب في الاسم، ذهب الكوفيون إلى أن "إن" المخففة من الثقيلة لا تعمل النصب في الاسم والحجة لأن المشددة إنما عملت بسبب أشبهت الفعل الماضي في اللفظ وهو على ثلاثة أحرف كما أنه على ثلاثة أحرف وإنها مبنية على الفتح كما أنه مبني على الفتح فإذا حُققت فقد زال شبهها به فوجب أن يبطل عملها، وذهب البصريون إلى أنها تعمل والدليل على صحة الإعمال قوله تعالى ﴿وإن كُلاًّ لَمَّا ليوفينهم ربك أعمالهم﴾ هود 111، في قراءة مَنْ قرأ بالتخفيف، وهي قراءة نافع وابن كثير وروي أبو بكر عن عاصم بتخفيف "إن" وتشديد "لما". وقول تعالى ﴿أفلا يَرَوْنَ أَن لَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾ طه 89، أي (أنه لا يرجع إليهم قولاً إلا أنها لا تخفف مع الفعل إلا مع أحد أربعة أحرف وهي: لان، قد، سوف، السين كما في قول تعالى ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرَضًى﴾ المزمل 20⁶⁶. والقول في تقديم معمول اسم الفعل عليه، ذهب الكوفيون إلى أن (عليك) و (دونك) و (عندك) في الإغراء يجوز تقديم معمولاتها عليه نحو (زيداً عليك) و (عمراً عندك) و (بكرًا دونك) والحجة قول تعالى ﴿كتاب الله عليكم﴾ النساء 24، والتقدير فيه عليكم كتاب الله أي ألزموا كتاب الله فُنُصِبَ (كتاب الله) بـ (عليكم)

⁶³الفراء، معاني القرآن، 127/1

⁶⁴المصدر السابق، 134/1

⁶⁵المصدر السابق، 152/1

⁶⁶المصدر السابق، 183-182/1

فدل على جواز تقديمه واحتجوا أيضاً بالشعر: يا أيها المائح دلوي دونكاً* إني رأيتُ النَّاسَ يحمِدُونكَا، التقدير فيه (دونك دلوي) ف (دلوي) في موضع نصب ب (دونك) فدل على جواز تقديمه. وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز تقديم معمولاتها عليها⁶⁷ لأن هذه الألفاظ فرغ على الفعل في العمل، لأنها عملت عمله لقيامه مقامهفتبغني أن لا تتصرف تصرفه فوجب أن لا يجوز تقديم معمولاتها عليها، وأما قول أن ﴿كتاب الله عليكم﴾ فليس له الحجة بل (كتاب الله) ليس منصوباً ب (عليكم) وإنما هو منصوب لأنه مصدر والعامل فيه فعل مقدر والتقدير فيه (كتب كتاب الله عليكم) وإنما قُدِّر هذا الفعل ولم يظهر لدلالة ما تقدم عليه⁶⁸. وفي باب هل يقع الفعل الماضي حالاً فذهب الكوفيون إلى أن الفعل الماضي يجوز أن يقع حالاً⁶⁹ بدليل قول تعالى ﴿أَوْ جَاؤُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ النساء 90، ف (حصرت) فعل ماض وهو في موضع الحال وتقديره (حصرة صدورهم)، وقول تعالى ﴿وَإِذ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ﴾ المائدة 116، والدليل من الشعر: وَإِنِّي لَتَعْرُونِي لَذَكَرِكِ نُفُضَةٌ* كما انْتَفَضَ الْعَصْفُورُ بِلِلَّةِ الْقَطْرِ، ف (بلله) فعل ماض وهو في موضع الحال فدل على جوازه⁷⁰. وأما البصريون فذهبوا إلى أنه لا يجوز أن يقع حالاً، وردّ الحجة من الكوفيين في قول تعالى ﴿أَوْ جَاؤُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ أن تكون هي صفة ل (قوم) المجرور في أول الآية ﴿إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مَبِثَاتٌ﴾ أو الوجه الثاني أن تكون صفة ل (قوم) مقدر ويكون التقدير فيه (أو جاؤوكم قوماً حصرت صدورهم، والماضي إذا وقع صفة لموصوف محذوف جاز أن يقع حالاً بالإجماع، والوجه الثالث أن يكون خبراً، كأنه قال (أو جاؤوكم، ثم أخبر فقال حصرت صدورهم)، والوجه الرابع أن يكون محمولاً على الدعاء لا على الحال، كأنه قال (ضيق الله صدورهم)⁷¹.

وفي قول هل تقع "من" لابتداء الغاية في الزمان، فذهب الكوفيون إلى أن "من" يجوز استعمالها في الزمان والمكان بدليل من قول تعالى ﴿لَمَسْجِدٍ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقَّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ﴾ التوبة 108، و (أول يوم) من الزمان، وأما البصريون فذهبوا إلى أنه لا يجوز استعمالها في الزمان لأن اتفاق لديهم أن (من) في المكان نظير "منذ" في الزمان لأن "من" وضعت لتدل على ابتداء الغاية في المكان، كما أن "منذ" وضعت لتدل على ابتداء الغاية في الزمان نحو (ما رأيتُهُ مُذْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ) فيكون المعنى أن ابتداء الوقت الذي انقطعت فيه الرؤية يوم الجمعة. وكذلك هذه الآية تقديره من تأسيس أول يوم، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه كما في قول تعالى ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا

⁶⁷ ذهب إليه الفراء من الكوفيين

⁶⁸ المصدر السابق، 212/1

⁶⁹ ذهب إليه أبو الحسن الأخفش من البصريين

⁷⁰ الفراء، معاني القرآن، 234/1

⁷¹ المصدر السابق، 235/1

فيها والعيبر التي أقبلنا فيها» يوسف 82، والتقدير فيه أهل القرية وأهل العير⁷². وفي باب هل يجوز أن تحيء واو العطف زائدة؟ فذهب الكوفيون إلى الواو العاطفة يجوز أن تقع زائدة، والحجة من قول تعالى ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾ الزمر 73، فالواو زائدة لأن التقدير فيه (فتحت أبوابها) لأنه جواب لقوله ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا﴾، في صفة سوق أهل النار ولا فرق بين الآيتين كما في قوله تعالى ﴿حَتَّىٰ إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ وَهُمْ مِنْ كُلِّ حَدْبٍ يَنْسِلُونَ وَاقْتَرَبَ الْوَعْدُ الْحَقُّ﴾ الأنبياء 96-97، فالواو زائدة لأن التقدير فيه (اقترب) لأنه جواب لقوله تعالى ﴿حَتَّىٰ إِذَا فُتِحَتْ﴾، وأما البصريون فذهبوا إلى أنه لا يجوز لأن الواو في الأصل حرف وُضِعَ لمعنى، فلا يجوز أن يحكم بزيادته مهما أمكن أن يُجرى على أصله، ورد الأنباري أن الآية لدى الكوفيين لا حجة لهم لأن الواو في قول تعالى ﴿حَتَّىٰ إِذَا فُتِحَتْ﴾ عاطفة وليست زائدة وأما جواب (إذا) فمحذوف فالتقدير فيه (حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها فازوا ونعموا) لأن العرب قد ترك في مثل هذا الجواب في كلامهم لعلم المخبر لأي شيء وضع هذا الكلام⁷³. ولعل فيما يشهد البصريين والكوفيين شهادة قاطعة لأنهم لم يكن دافعهم إلى الطعن والنقص بل دافعهم إلى الرغبة الشديدة في تحري وتثبيت استنباط أحكام القواعد النحوية القرآنية كالمصدر الأول والأساسي في فصاحة لسان العرب.

الحجج النحوية والمنطقية لدى الأنباري

قد تحدث ابن الأنباري الكوفي الخالص عن الخلاف بين رأيي البصريين والكوفيين في كتابه "الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين" وكان منهجه منهجاً نحويًا فلسفيًا واسعًا لأنه من أحد من دعموا النحو الكوفي بالعلل المنطقية، وكان عقله أكثر منطقية وأقدر على التعليل والبرهنة والإدلاء بالحجج البينة⁷⁴، وهو الكوفي نابه كثير الحفظ واسع الاطلاع وأتفق بين النحويين أنه كان أكثر الكوفيين حفظًا للغة والشواهد⁷⁵ كما قال أبو القالي "كان ابن الأنباري يحفظ ثلاثمئة ألف بيت شاهد في القرآن، وكان أحفظ من تقدم من الكوفيين"⁷⁶. وموقفه في السماع أو النقل موقفاً شديداً كما قوله "هو الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة"⁷⁷. لو نلتفت إلى المنهج الكوفي كما يصوره الأنباري في الإنصاف فوجدنا أنه على المذهب البصري عندما تحدث عن القواعد النحوية كان كلامه اعتماداً كثيراً على الثقافة الكلامية والقياس المنطقي حتى لم يؤيد آراء

⁷²المصدر السابق، 246/1

⁷³من جواب الخليل عندما سُئل "أين جوارها؟"، انظر سيبويه، الكتاب، 119/3-120

⁷⁴شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص 239، صالحة حاج يعقوب، دراسة نقدية في التفكير النحوي العربي، القاهرة: دار السلام، ص 11-43

⁷⁵مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، اجمع الثقافي: أبو ظبي، 2002، ص 208

⁷⁶ابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء، بيروت: دار الكتب العلمية، 1982، 230/2

⁷⁷الأنباري، مع الأدلة، تحقيق سعيد الأفغاني، ط2، بيروت: دار الفكر، 1971م. ص 81

الكوفيين إلا في سبع مسائل فحسب⁷⁸ من مائة وعشرين مسألة⁷⁹ كما ورد في قوله "... وذكرت من مذهب كل فريق ما اعتمد عليه أهل التحقيق، واعتمدت في النصر على ما أذهب إليه من مذهب أهل الكوفة أو البصرة على سبيل الإنصاف لا التعصب والاسراف"⁸⁰.

وتبدأ الباحثة حجة الأنباري في باب هل المبتدأ مرفوع بالإبتداء أم لا، قد ردّ ابن الأنباري الآية استدلال الكوفيين بما ﴿أَيَّا ما تدعوا فله الأسماء الحسنی﴾ الإسراء 110، و﴿أينما تكونوا يدرككم الموت﴾ النساء 78. وردّ الأنباري رأي الكوفيين بأن حجّتهم ليست سالمة لأن الفعل بعد "أَيَّا ما" و "أينما" مجزوم بـ "أَيَّا ما" و "أينما" وإنما هو مجزوم بـ "إن" و "أَيَّا ما" و "أينما" نأبأ عن "إن" لفظاً، وإن لم يعمل شيئاً بل هو نأبأ عن "إن" لفظاً عملاً، ولكن جاز أن يعمل كلّ واحد منهما في صاحبه لاختلاف عملهما، ولم يعمل من وجه واحد، فجاز أن يجتمعا ويعمل كل واحد منهما في صاحبه بخلاف هاهنا⁸¹. ويأتي بحجة المنطق عندما قارن بين الإبتداء والسيف، بقول أن السيف يقطع في محلّ ولا يقطع في محل آخر وكذلك الإبتداء لا يعمل وإلا في المبتدأ⁸². وردّ الأنباري قول الكوفيين بأن لا يجوز تقديم الخبر على المبتدأ واستدلال بالآية ﴿فأوجس في نفسه خيفةً موسى﴾ طه 1، فالهاء عائدة إلى موسى وإن كان متأخراً لفظاً، لأن موسى في تقدير التقديم، والضمير في تقدير التأخير كما قال زهير: من يلق يوماً على علاته هرمًا * يلقى السّماحةً منه والتّدى تحلّفاً، الشاهد: "على علاته هرمًا" حيث قدّم الضمير في "علاته" على الاسم المتأخر "هرمًا". ودليل آخر إشارة إلى أنّ يجوز تقديم الخبر على المبتدأ بقول تعالى ﴿وإذا ابتلى إبراهيم ربّه بكلمات﴾ تقدم فيه ضمير الاسم على ظاهره تقديرًا لا لفظاً، والضمير متى تقدم تقديرًا لا لفظاً أو تقدم لفظاً لا تقديرًا فإنه جواز، بخلاف ما إذا تقدم عليه لفظاً وتقديرًا⁸³.

كان ميوله إلى البصريين استمراراً حينما وافق مع البصريين في أن الفعل وحده عمل في الفاعل والمفعول معاً. واجاب الأنباري أن هذا لا يدل على أنّهما العاملان فيه لأن الفاعل اسم وأصل الاسم لا يعمل. وأما قولهم "لو كان الفعل هو العامل في المفعول لكتاب يجب أن يليه ولا يفصل بينه" وردّ الأنباري هذا القول بقول هذا باطل لأن إذا أجمعنا على أنه يجوز أن يقال (إن في الدار لزيداً) و (إنّ عندك لعمراً) قال تعالى ﴿إنّ في ذلك لآية﴾ الحجر 77، وقال

⁷⁸ مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ص 19، صالحة حاج يعقوب، دراسة نقدية في التفكير النحوي العربي، القاهرة: دار السلام، ص

82-71

⁷⁹ انظر المقدمة في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ص 11

⁸⁰ المقدمة في نفس المصدر، ص 12

⁸¹ ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 51/1

⁸² المصدر السابق، 54/1

⁸³ المصدر السابق، 71/1

تعالى ﴿ إن لدينا أنكالا ﴾ فنصب بـ (إن) وإن لم تله⁸⁴ أي المفعول. وكذلك دون الموافقة مع الكوفيين في نصب الاسم المشغول عنه (زيداً ضربته) أي (زيداً) منصوب بالفعل الواقع على الهاء، لأن انتصاب (زيداً) على البدل، وجاز أن يكون بدلا لأنه تأخر عن المبدل منه، إذ لا يجوز أن يكون البدل إلا متأخراً عن المبدل منه، ولا يجوز أن يتقدم البدل على المبدل منه لأن العامل في البدل غير العامل في المبدل منه، وإن العامل في المبدل منه على تقدير التكرير في البدل، والذي يدل على ذلك إظهاره في البدل كما اظهر في المبدل منه كما في قول تعالى ﴿ولولا أن يكون الناس أمةً لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم سُقُفاً من فضة﴾ الزخرف 33، (لبيوتهم) بدل من (لمن يكفر بالرحمن)، فأظهر العامل في البدل كما أظهره في المبدل منه، فدلّ على أنه في تقدير التكرير، وإن العامل في البدل غير العامل في المبدل منه⁸⁵.

وأما في باب التنازع زعم الأنباري أن الكوفيين كانوا يُعنون بالابتداء لأن لو هم أعملوا الثاني كقولهم (لو اعملنا الثاني لأدى إلى الإضمار قبل الذكر، جوزنا ذلك أي الإضمار قبل الذكر لأن ما بعده يفسره، لأنهم قد يستغنون ببعض الألفاظ عن بعض إذا كان في الملفوظ دلالة على المحذوف لعلم المخاطب كقول تعالى ﴿والحافظين فروجهم والحافظات، والذاكرين الله كثيرا والذاكرات﴾ الأحزاب 35. فلم يعمل الآخر فيما عمل فيه الأول استغناء عنه بما ذكره قبل، ولعلم المخاطب أن الثاني قد دخل في حكم الأول، وقال الله تعالى ﴿إن الله بريء من المشركين ورسوله﴾ التوبة 3، فاستغنى بذكر خبر الأول عن ذكر خبر الثاني، لعلم المخاطب أن الثاني قد دخل في ذلك⁸⁶. وفي قول أن (نعم) و (بئس) أفعلان هما أم لا، فالكوفيون ذهبوا إلى أنهما إسمان مبتدآن، وأما البصريون فيرون أنهما فعلا ماضيان يتصرفان. قال الأنباري أنهما فعلا لا اسمان ورد كلام الكوفيين أن يحكم له بالاسمية لتقدير الحكاية مثال من قول العرب "نعم السير على بئس العير" أي (نعم السير على عيرٍ مقولٍ فيه: بئس العير) أي بجار "مقول فيه: نعم الجار"⁸⁷ ورد قول الكوفيين "أن النداء لا يكون ينفك عن الأمر أو ما جرى مجراه، ولذلك لا يكاد يوجد في كتاب الله تعالى ندا "ينفك عن أمر أو نهي" بل يكثر مجيء الخبر والاستفهام مع النداء كثرة الأمر والنهي. ذهب الكوفيون إلى أنّ (أفعل) في التعجب اسم، وأما البصريون فيرون أنها فعلٌ ماضٍ، فقال الأنباري "أن قول الكوفيين دليل على أنه اسم أنه لا يتصرف" وجواب من الأنباري عدم تصرفه لا يدل على أنه اسم فإننا أجمعنا على أن "ليس" و "عسى"

⁸⁴المصدر السابق، 84/1

⁸⁵المصدر السابق، 86/1

⁸⁶المصدر السابق، 87/1

⁸⁷المصدر السابق، 112/1

فعلان فهما يتصرفان، وإنما لا يتصرف فعل التعجب لديهم لوجهين أولاً: أنهم لم يضعوا للتعجب حرفاً بدل عليه جعلوا له صيغة لا يختلف لتكون أمانة للمعنى الذي أرادوه، وأنه مضمن معنى ليس في أصله، وثانياً: لم يتصرف لأن المضارع يحتم زمانين الحال والاستقبال، والتعجب إنما يكون مما هو موجود مشاهد، وقد يتعجب من الماضي، ولا يكون التعجب مما لم يكن، فكرهوا أن يستعملوا لفظاً يحتمل الاستقبال لئلا يصير اليقين شكاً، وأما قول العرب (ما أملح ما يخرج هذا الغلام) و (ما أطول ما يكون هذا) فلا يقال ذلك حتى يُرى فيه مخيلة ذلك، فذلك ما رأيت في وقتك على ما يكون بعد ذلك، فكأنك قد شاهدته موجوداً⁸⁸. ولما كرهوا استعمال المضارع كانوا لاستعمال اسم الفاعل أكره لأنه لا يختص زماناً بعينه، فلهذا منعه من التصرف، وعدم التصرف لا يدل على أنه اسم كما في (ليس) و (عيسى)⁸⁹. ودليل آخر أنه اسم تصحيح عينه في (أقومه وما أبيعته) فقال الأنباري التصحيح حصل له من حيث حصل له التصغير، وذلك بحمله على باب (أفعل) الذي للمفاضلة، فصحح كما صحح من حيث إنه غلب عليه شبه الأسماء بأن ألزم طريقة واحدة، والشبه الغالب على الشيء لا يخرج عن أصله، ألا ترى أن الأسماء التي لا تتصرف لما غلب عليها شبه الفعل منعت الجر والتنوين كما منعهما الفعل، ولم تخرج بشبهها للفعل عن أن تكون أسماء أي من قول الأنباري فهمنا أن تصحيح العين في نحو (ما أقومه) و (ما أبيعته) لا يخرج عن أن يكون فعلاً، دليل على أن تصحيحه غير مستنكر في كلامهم كما جاءت أفعال متصرفة مصححة نحو قول العرب (أغيلت المرأة) و (أغيمت السماء) و (استحوذ يستحوذ) كما قال تعالى (استحوذ عليهم الشيطان)⁹⁰ و (ألم نستحوذ عليكم ومنعكم من المؤمنين)⁹¹ وقرأ الحسن البصري (حتى إذا أخذت الأرض زخرفها وأزینت)⁹² على وزن أفعلت⁹³. القول في تقديم خبر (ليس) عليها⁹⁴ يرى الكوفيون أنه لا يجوز وأما الصريون يجوزون ذلك كما يجوز في تقديم خبر كان عليها. ورد الأنباري قول البصريين قد استدل بقول تعالى ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ لا حجة فيه ولا نسلم لأن (يوم) متعلق بـ "مصروف"، ولا أنه منصوب، وإنما هو مرفوع بالابتداء، وإنما سلم أنه منصوب إلا أنه منصوب بفعل مقدر دلّ عليه قول تعالى ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ هود 8 وتقديره (يلازمهم يوم يأتيهم العذاب) لقول تعالى ﴿وَلَقَدْ أَخْرَنَّا عَنْهُمْ الْعَذَابَ إِلَى أُمَّةٍ مَعْدُودَةٍ لِيَقُولُوا مَا يَحْسِبُهُ﴾ وأما ابن الأنباري فما وافق بهذا

⁸⁸المصدر السابق، 132/1

⁸⁹المصدر السابق، 132/1

⁹⁰المجادلة 19

⁹¹النساء 141

⁹²يونس 24

⁹³الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 138/1

⁹⁴مسألة 18

القول ويقول أن ﴿ألا يوم يأتيهم ليس مصروفًا عنهم﴾ فلا حجة فيه لأن (يوم) مصروف ولا أنه منصوب وإنما هو مرفوع بالابتداء وإنما بُني على الفتح لإضافته إلى الفعل، كما قرأ نافع والأعرج قوله تعالى ﴿هذا يوم ينفع الصادقين صدقُهم﴾ المائدة 119 (يوم) في موضع رفع وبنى على الفتح لإضافته إلى الفعل. القول في عمل "إن" المخففة النصب في الاسم⁹⁵، يرى الكوفيون أن (إن) المخففة من الثقيلة لا تعمل النصب في الاسم، وأما البصريون فيرون أنها تعمل. جواب الأنباري لكلمة الكوفيين (إنما عملت لشبه الفعل لفظًا، فإذا حُففت زال شبهها به فبطل عملها) فقال لهم هذا باطل لأن (إن) إنما عملت لأنها أشبهت الفعل لفظًا ومعنى، لو حُففت صارت بمنزلة فعل حُذف منه بعض حروفه وذلك لا يبطل عمله نحو "ع الكلام" و "ش الثوب" و "ل الأمر" وما أشبه ذلك، ولا تُبطل عمله⁹⁶.

والقول في تقديم معمول اسم الفعل عليه، الكوفيون يجوّزون ذلك نحو (زيدًا عليك)، و (عمراً عندك) و (بكرًا دونك) كما في الشعر (يا أيها المائح دلوي دونكا). جواب الأنباري لقول الكوفيين ودليلهم من الشعر أن كلمة "دلوي" ليس في موضع نصب ولكنه لا يكون منصوبًا ب (دونك) وإنما هو منصوب بتقدير فعل، كأنه قال (خذ دلوي دونك) و (دونك) مفسّر لذلك الفعل المقدر. وأما قولهم "إنها قامت مقام الفعل فيجوز تقديم معمولها عليها كالفعل" هذا فاسد "قال الأنباري لأن الفعل الذي قامت هذه الألفاظ مقامه يشترق في الأصل ان يعمل النصب وهو متصرف في نفسه فتصرف عمله، وأما هذه الألفاظ فلا تستحق في الأصل أن تعمل انصب، وإنما أعملت لقيامها مقام الفعل، وهي غير متصرفة في نفسها فينبغي أن لا يتصرف عملها⁹⁷. وفي مسألة هل يقع الفعل الماضي حالًا فيرى الكوفيون أن الفعل الماضي يجوز أن يقع حالًا، وأما البصريون فيرون أنه لا يجوز أن يقع حالًا. قول الأنباري أما احتج الكوفيون أن (حصرت) في قول تعالى ﴿أو جاؤوكم حصرت صدورهم﴾⁹⁸ فلا حجة لها لأنها تكون صفة ل (قوم) المجرور في أول الآية وهو قول تعالى ﴿إلا الذين يصلون إلى قوم﴾⁹⁹، ورد أيضا بقولهم "إنه يجوز أن يقوم الماضي مقام المستقبل، وإذا جاز أن يقوم مقام الحال" وهذا لا يستقيم لأن الماضي إنما يقوم مقام المستقبل في بعض المواضع على خلاف الأصل بدليل بدل عليه كقول تعالى ﴿وإذ قال الله يا عيسى ابن مريم﴾ المائدة 116، فلا يجوز فيما عداه، لأنه على الأصل أي ليس من ضرورة أن يجوز أن يقام الماض مقام المستقبل فينبغي أن يقام مقام الحال، لأن المستقبل

⁹⁵مسألة 24

⁹⁶الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 1/192

⁹⁷الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 1/216

⁹⁸النساء 90

⁹⁹النساء 90

فعل كما أن الماضي فعل، فجنس الفعلية مشتمل عليهما، وأما الحال فهي اسم، وليس من ضرورة أن يقام الفعل مقام الفعل يجب ان يقوم مقام الاسم¹⁰⁰.

وفي مسألة هل تقع "من" لابتداء الغاية في الزمان، يجوز الكوفيون استعمالها في الزمان والمكان، وأما البصريون فذهبوا إلى أنها لا يجوز استعمالها في الزمان. وقال الأنباري أن قول الكوفيين دليل في تجويزه من قول تعالى ﴿ من أول يوم أحق ان تقوم فيه ﴾ التوبة 108، فلا حجة فيه لأن التقدير (من تأسيس أول يوم) فحذف المضاف وقام المضاف كما قول تعالى ﴿ وأسأل القرية التي كُنّا فيها والعيبر التي أقبلنا فيها ﴾ يوسف 82، والتقدير فيه (أهل القرية وأهل العير¹⁰¹)، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه، وقال تعالى ﴿ ولكن البرّ من آمن بالله ﴾¹⁰². وفي باب القول هل يجوز أن تجيء واو العطف زائدة؟ فيجوز الكوفيون بذلك وحجة عنهم من قول تعالى ﴿ حتى إذا جاؤوها وفتحت أبوابها ﴾ الزمر 73 فالواو زائدة لأن التقدير فيه (وافتحت أبوابها) لأنه جواب لقوله (حتى إذا جاؤوها) في صفة سوق أهل النار ولا فرق بين الآيتين كما في قوله تعالى ﴿ حتى إذا فتحت يأجوج ومأجوج وهم من كل حدب ينسلون وافتتحت أبوابها ﴾ الأنبياء 96-97 فالواو زائدة لأن التقدير فيه (اقترب) لأنه جواب لقوله تعالى (حتى إذا فتحت)، وأما البصريون فلا يجوزون ذلك، بالنسبة الآية ﴿ حتى إذا جاؤوها وفتحت أبوابها ﴾¹⁰³ فقال الأنباري لا حجة لها لأن الواو في قوله (وافتحت أبوابها) عاطفة وليست زائدة، وأما جواب (إذا) فمحذوف، والتقدير فيه (حتى إذا جاؤوها وفتحت أبوابها فازوا زعموا)، وكذلك قول تعالى ﴿ حتى إذا فتحت يأجوج ومأجوج وهم من كل حدب ينسلون وافتتحت أبوابها ﴾¹⁰⁴ الواو فيه عاطفة، وليست زائدة والجواب محذوف، والتقدير فيه (حتى إذا فتحت يأجوج ومأجوج وهم من كل حدب ينسلون قالوا "يا ويلنا، فحذف القول)¹⁰⁵.

ومن سبع المسائل مما أتدها الأنباري قول الكوفيين، وهي: أولاً، المسألة العاشرة¹⁰⁶ التي عرضت للخلاف بين الفريقين في "لولا"، إذ ذهب الكوفيون إلى أنها الرافعة للاسم بعدها، والبصريون إلى أن الاسم بعدها مرفوع بالابتداء، ووافق الأنباري بالكوفيين أن "لولا" ترفع الاسم بعدها "لولا زيد لأكرمك" ورد قول البصريين إن الحرف إنما يعمل إذا كان

¹⁰⁰ الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 239/1

¹⁰¹ المصدر السابق، 346/1

¹⁰² البقرة 177

¹⁰³ الزمر 73

¹⁰⁴ الأنبياء 96-97

¹⁰⁵ الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 409/1

¹⁰⁶ المصدر السابق، 74/1

مختصًا، و"لولا" حرف غير مختص، ورد البصريين بقول أن "لولا" غير مختص بحجة أن "لو" التي في هذا البيت ليست مركبة مع "لا" نحو "لولا زيد لأكرمك"، وإنما "لو" حرفٌ باقي على أصله من الدلالة على امتناع الشيء لامتناع غيره، و"لا" معها بمعنى "لم"، لأن "لا" مع الماضي بمنزلة "لم" مع المستقبل نحو "قد رميتهم لو لم أحدّ" كقول تعالى ﴿فلا اقتحم العقبة﴾ البلد 11، أي لا يقتحم العقبة، وقول تعالى ﴿فلا صدق ولا صلى﴾ القيامة 31، أي لم يصدق ولم يُصَلِّ كقول الشاعر: *إنّ تغفّر اللّهم تغفّر جمّا * وأبّي عبدٍ لك لا أَلَمّا*، والشاهد "لا أَلَمّا" معتبرًا أن "لا" بمعنى "لم"، والفعل الماضي بمعنى المضارع أي أنّ الشاعر أراد القول "لم يلم" ¹⁰⁷ وكذلك مثال استدلال البصريين به "لولا خُدُذْتُ" أي لو لم أحدّد دَلّ على أنّ "لولا" هذه ليست "لولا" التي وقع فيها الخلاف، فدَلّ على أنّها مختصة بالأسماء دون الأفعال، فوجب ان تكون عاملة ¹⁰⁸. وثانيًا، المسألة الثامنة عشرة ¹⁰⁹، التي عرضت للخلاف بينهما في تقديم خبر ليس عليها إذ ذهب الكوفيون إلى منعه البصريون إلى جوازه، وقال الأنباري "والصحيح عندي ما ذهب إليه الكوفيون" ¹¹⁰ وأما الجواب عن كلمات البصريين في قوله تعالى ﴿ألا يوم يأتيهم ليس مصروفًا عنهم﴾ هود 8، فلا حجة لهم فيه لأننا لا نسلم أن (يوم) متعلق بـ "مصروف"، ولا أنه منصوب وإنما هو مرفوع بالإبتداء، وإنما بُني على الفتح لإضافته إلى الفعل، كما قرأ نافع والأعرج قوله تعالى ﴿هذا يوم ينفع الصادقين صدقُهم﴾ المائدة 119 فإن (يوم) في موضع وُفِع، وبني على الفتح لإضافته إلى الفعل، فكذلك هاهنا. وثالثًا، المسألة السادسة والعشرون ¹¹¹ التي دار الخلاف فيها حول لام "لعل" الأولى إذ قال الكوفيون بأصلتها والبصريون بزيادتها كما قال الأنباري "والصحيح عندي ما ذهب إليه الكوفيون" ¹¹² وأما الجواب عن كلمات البصريين "إنا وجدناهم يستعملونها كثيرًا في كلامهم بغير لام" بدليل ما أنشدوه من الأبيات "فقلنا إنما حذف اللام من "لعل" كثيرًا في أشعارهم لكثرتها في استعمالهم، ولهذا تلعبت العربُ بهذه الكلمة، فقالوا "لعل" و "لعلن" و "لعلن" – بالعين غير معجمة – قال الشاعر: *حتى يقول الجاهل المنطقُ * كَعَرَّ هذا معه مُعلَّقٌ* ¹¹³. ورابعًا، المسألة السبعون ¹¹⁴ التي دار الخلاف فيها حول "ترك" صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر" فقال الكوفيون بجوازه، والبصريون بعدم جوازه وقال الأنباري "والذي أذهب إليه في هذه المسألة

¹⁰⁷ انظر إلى هوامش المصدر السابق، 80/1

¹⁰⁸ ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 80-79/1

¹⁰⁹ المصدر السابق، 151/1

¹¹⁰ المصدر السابق، 153/1

¹¹¹ المصدر السابق، 31/2

¹¹² المصدر السابق، 206/1

¹¹³ التخرّيج: الرجز بلا نسبة في خزنة الأدب 422/10، وسرّ صناعة الإعراب 442/2، كلاهما نقلًا من ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 206/1

¹¹⁴ ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 196/2

مذهب الكوفيين، لكثرة النقل الذي خرج عن حكم الشذوذ، لا لقوته في القياس¹¹⁵ وأما الجواب عن كلمات البصريين "إنما لم يجز ترك صرف ما ينصرف لأنه يؤدي إلى رده عن الأصل إلى غير أصل" فهو "هذا يبطل بحذف الواو من "هو" لأن لو تقول (غزا هو) فيكون توكيداً للضمير المرفوع بأنه فاعل"، فإذا حُذِف الواو والتبس الهاء الباقية بالهاء التي هي ضمير المنصوب بأنه مفعول، نحو (غزاه)¹¹⁶. وخامساً، المسألة السابعة والتسعون¹¹⁷ التي أوضحت الخلاف في موضع الضمائر المتصلة بولا، الياء والكاف، فذهب الكوفيون إلى أنه رفع، والبصريون إلى أنه جر بلولا وقال الأنباري "والصحيح ما ذهب إليه الكوفيون"¹¹⁸ وقول البصريين أن الياء والكاف لا يكونان علامة مرفوع لا نسلم، فإنه قد يجوز أن تدخل علامة الرفع على الخفض، ألا ترى أنه يجوز أن يقال (ما أنا كأنت) و (أنت) من علامات المرفوع، وهو هاهنا في موضع مخفوض فكذلك هاهنا الياء والكاف عن علامات المخفوض، وهما في (لولا) و (لولاك) من علامات المرفوع¹¹⁹. وسادساً، المسألة الحادية والمائة¹²⁰ التي أوضحت الخلاف في مرتبة الاسم المبهم نحو (هذا، وذلك) في التعريف من الاسم العلم، إذ ذهب الكوفيون إلى أن الاسم المبهم أعرف من الاسم العلم، والبصريون إلى أن الاسم العلم أعرف من الاسم المبهم، وقال الأنباري "والذي أذهب إليه ما ذهب إليه الكوفيون"¹²¹ وأما الجواب عن كلمات البصريين "إن الأصل في الاسم العلم أن يوضع لشيء بعينه لا يقع على غيره" فهو "وكذلك الأصل في جميع المعارف، ولهذا يُقال: حدُّ المعرفة ما خص الواحد من الجنس... إلخ"¹²²، وسابعاً، المسألة السادسة والمائة¹²³ التي تتعلق بقولهم: رأيت البكر، بفتح الكاف، إذا وقف عليها في حالة النصب، وقد ذهب الكوفيون إلى جوازه والبصريون إلى عدم جوازه. وقال الأنباري "والذي أذهب إليه في هذه المسألة ما ذهب إليه الكوفيون" وأما الجواب عن كلمات البصريين "إن أول أحوال الكلمة التنكير، فلما امتنع معه في حال النصب تحريك العين تبعه حال التعريف بلام التعريف لأنها لا تلزم الكلمة"¹²⁴ فهو هذا فاسد لأن حمل الاسم في حالة التعريف بلام التعريف على

¹¹⁵المصدر السابق، 47/2

¹¹⁶المصدر السابق، 47/2

¹¹⁷المصدر السابق، 215/2

¹¹⁸المصدر السابق، 198/2

¹¹⁹المصدر السابق، 198/2

¹²⁰المصدر السابق، 215/2

¹²¹المصدر السابق، 216/2

¹²²المصدر السابق، 216/2

¹²³المصدر السابق، 234/2

¹²⁴المصدر السابق، 237/2

حالة التنكير لا يستقيم لأنه في حال التنكير في النصب يجب تحريك الراء فيه فلا يجوز العين لعدم التقاء الساكنين... إلخ¹²⁵.

ويرى مهدي المخزومي أن هذه المسائل السبع "إشارة واضحة أن الأنباري تأثر شديد بآراء البصريين وهذا كلها صورنا قوة تمسكه بالأساليب البصرية حتى اضطره أن يقف إل جانب البصرية، ويحتج لآرائهم ضد أصحابه مضعفا حجج أصحابه المنطقية متمسكاً بما تمسك به الكوفيون من سماع"¹²⁶، وهناك دليل قوي أنه قد تأثر بالبصريين في قوله "إن إنكار القياس في النحو لا يتحقق، لأن النحو كله قياس" وأضاف "إذا بطل أن يكون النحو روايةً ونقلًا وجب أن يكون قياسًا وعقلًا".

الدراسة النقدية في التفكير النحوي واتجاهاته

ومما سبق يتضح لنا أن اللحن في القراءات كان عاملاً في وضع قواعد النحو العربي، ويقتضي هذا الضوء العلمي في ارتقاء العقول العربي حيث بداية التأويل والتقدير والحذف والطعن عند العرب. وفي حالة غياب العامل ووجود الأثر لابد من الافتراض أو التأويل لإيجاد سبب أو عامل متوهم لمعرفة هذا الأثر حتى يواكب القاعدة النحوية أن لكل معمول عامل فلا يوجد عامل بدون عمل ولا عامل بدون معمول¹²⁷. معتمداً على ما ذكرنا سابقاً، كان الخليل يكثر من الاحتمالات في وجوه الإعراب للصيغ والألفاظ والعبارات كما يكثر من التأويل والتخريج حين يصطدم ببعض القواعد التي يستظهرها¹²⁸ فمثال في مسألة المبتدأ والخبر من ذلك العامل في المبتدأ والخبر في الآية ﴿السارقُ والسارقةُ فاقطعوا أيديهما﴾ المائدة 38، اعتمد سيبويه¹²⁹ على أن الخبر فيه مبني على الإضمار، لأن الأصل في خبر المبتدأ أن يكون خبرياً لا طلبياً ولذلك لم يجعل الأمر خبراً عن السارق، بل جعل الخبر محذوفاً تقديره في الفرائض أو فيما فُرض عليكم، فإن هذه الآية لم يُبن على الفعل¹³⁰ بل الاسم وجاء من الآيات الأخرى من قول تعالى ﴿مثلُ الجنة التي وعد المتقون﴾ محمد 15، ﴿فيها أنهارٌ من ماءٍ﴾؟، ﴿الرَّائِيَةُ وَالرَّائِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾ النور 2، أن الأشيع عند العرب والقراء هو الرفع كما وضع سيبويه¹³¹ (أما زيدٌ فسلامٌ عليه) (وأما الكافرٌ فلعنة الله عليه) فالمرفوع في (زيدٌ) و (الكافرٌ) لأن هذا ارتفع بالابتداء. يتجلى لنا أن ما يحمله سيبويه من هذا التحليل من دقة

¹²⁵المصدر السابق، 238/2

¹²⁶مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة، ص 446

¹²⁷صالحه يعقوب، نظرية العمل في النحو العربي دراسة تحليلية ونقدية، رسالة الدكتوراة، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، 2005، ص 2

¹²⁸شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص 45

¹²⁹سيبويه، الكتاب، 71/1، كما قرأ ابن مسعود انظر السيوطي، همع المواع شرح الجامع الجوامع في علم العربية، بيروت: دار المعرفة، د.ت. 168/1

¹³⁰المصدر السابق، 196/1

¹³¹المصدر السابق 142-143



الحس ودقة الفقه بأساليب العربية واستعمالاتها ودلالاتها أي بمعنى أن "الكتاب" لسيبويه لا يعلم العربية وقواعدها فحسب بل أساليب ودقائقها التعبيرية حيث ربط الفكرة بعلم الفقه وأصوله¹³². كان يعتمد سيبويه على السماع على الأساس الذي وضعته مدرسته ودليل من ذلك أن معظم من أوائل القراء هم من النحاة، ومن هؤلاء ناصر بن عاصم وعمرو بن العلاء وابن أبي إسحاق وعيسى بن عمر ويونس بن حبيب والخليل الذين يوثق بفصاحتهم وبلغائهم لدى مذهب البصرة. وأما الأخفش فوافق في رفع المبتدأ والخبر كما في الآية ﴿الحمد لله﴾ الفاتحة 2، ﴿محمدٌ رسول الله﴾ الفتح 29 وقول العرب (سمعك إي) فترفع (سمعك)¹³³. وذكر د. حمدة عبدالله أبو شهاب¹³⁴ لعل ما تقدم يُبيّن استيفاء سيبويه والأخفش للمسألة، والنحاة الخلفيين رجّحوا بعضها على بعض بالقياس والتعليل والسماع كما حدث بين المبرد وابن السراج، فاستخدم المبرد القياس بينما ابن السراج فلم يستخدمه ولكن ذكر العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر نحو كان، وإن... ومما قدّم سابقا واضح لنا أن المسألة مختصرة وواضحة، لأن الأدلة استخدمتها من الشواهد معتبرة سماعاً وقياساً.

وفي الآية قال تعالى ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ النحل 40، و﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ يسي 82. ﴿كن فيكون﴾ مريم 35، غافر 68. بالنصب لأنها مردودة معطوفة على فعل قد نُصب بأن، وأكثر القراء على رفعهما، وقال الفراء (إذا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ) فقد تمّ الكلام، ثم قال (فيكون ما أراد الله)¹³⁵، وأما الكسائي فلا يميز الرفع فيهما ويذهب إلى النسق أي العطف على الفعل المنصوب بأن¹³⁶ وكان ابن عامر¹³⁷ يقرأ "يكون" بالنصب وهذا يخالف القياس فالحجة من ذلك لأن المضارع لا ينصب بعد الفاء مع الأمر إلا إذا كان جواباً له مثل (ما تأتينا فُتُحَدَّثْنَا) قوله تعالى ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فِيموتُونَ﴾ فاطر 36، النصب (فتحدثنا) و (فيموتوا) ب(أن) مضمرة¹³⁸. كما ذكر سيبويه أنّ لم يرد الله - في رأيه - أنه (الله) يقول للشيء "كُنْ فَيَكُونُ" إذا أراد أن يقول للشيء "كن" فحسب ثم أخبر أنه يكون¹³⁹. أي بمعنى أن قوله "فَيَكُونُ" كلاماً مستقلاً لا مترتباً على الأمر. ونرى - اعتماداً على هذه الآية - أن سيبويه ما ذكر عن قراءة ابن عامر في نصب النون في "فَيَكُونُ" بل تعرّض قراءة الجمهور فحسب بالرفع فيه، وقد اختلف سيبويه والمبرد في قول كعب الغنوي: وما أنا للشيء الذي ليس نافعي

¹³² كان سيبويه أسبق في درس علم الفقه عن علم العربية وقواعدها عندما استوطن في بغداد ودرس بمذهب إمام مالك عن الفقه

¹³³ الفراء، معاني القرآن، 49/1

¹³⁴ حمدة عبدالله أبو شهاب، منهج تقرير مسائل النحو من سيبويه حتى ابن جني، الأردن: دار الضياء، 2007، ص 19

¹³⁵ الفراء، معاني القرآن، 32/2

¹³⁶ المصدر السابق، 32/2

¹³⁷ عبدالله بن عامر من الشام (ت 128هـ) من القراء السبع للقراءات السبع المتواتر

¹³⁸ ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 343/2

¹³⁹ سيبويه، الكتاب، 39/3

* ويغضب منه صاحبي يَقُولُ الشاهد هو "ويغضب" عند سيبويه النصب، يجعله "يغضب" في الصلة ليصحّ الكلام لأنه لا يريد الغضب، والنصب عنده جائز وذلك بأن تعطفه على الشيء حيث أن الشيء منوعاً وقيل يبدو أن سيبويه قد قدّم ما سمعه من العرب على الجوازات الأخرى للنصب، في حين أن المبرد قدّم ما يراه وجهاً على رواية البيت¹⁴⁰. وفي المثال هل يجوز العطف على الضمير المخفوض في الآية ﴿تساءلون به والأرحام﴾ النساء 1، هي من قراءة حمزة الزيات¹⁴¹ وسيبويه لا يعرضها أي بخفض الأرحام وعطفها على الضمير المخفوض دون إعادة الخافض مع أنه لا يصح أن يُقال "مررت بك وزيد" بل "مررت بك وبزيد" أي أنه لا بد في العطف على الضمير المحرور من إعادة حرف الجر¹⁴². وقد ذكر أبو جعفر النحاس في كتابه إعراب القرآن "وقد تكلم النحويون في ذلك في خفض (الأرحام) فأما البصريون فقالوا "رؤسائهم هو لحن لا تحل القراءة به، أما الكوفيون فقالوا هو قبيح"¹⁴³ كما قال سيبويه "واعلم أن ناساً من العرب يغلطون فيقولون إنهم أجمعون ذاهبون وإنك وزيد ذاهبان"¹⁴⁴. ويرى كمال بشار - يبدو أنه مع البصريين - كل حكم يجب للمعطوف عليه بالنظر إلى ما قبله لا بالنظر إلى نفسه يجب ثبوته للمعطوف إن أمكن فيه كما إذا لزم في المعطوف عليه بالنظر لأن قراءة حمزة تحتمل انجراره بتقدير الباء أي وبالإرحام¹⁴⁵.

وكذلك في الآية ﴿لَكِنَّ الرّٰسِخُوْنَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُوْنَ يُؤْمِنُوْنَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِيْنَ الصَّلَاةِ وَالْمُؤْتُوْنَ الزَّكَاةَ﴾ النساء 162، وكان الخليل يجعلها منصوبة على المدح بتقدير (والمُقِيمِيْنَ الصَّلَاةِ) وجوز السيرافي أن تكون مجرورة بالعطف على ما فيكون معناه (يُؤْمِنُوْنَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ) بالمقيمين الصلاة أي بمذهبهم وبدينهم¹⁴⁶، واضح علينا أنه تخريج بعيد في إخراج القاعدة. ومثال الشاذ - ما اشتهر به جمهور المذهب البصرية من الإعتداد بالقراءات الشاذة - في الآية من قراءة أبي جعفر النحاس ﴿لِيُحْزَى قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ الجاثية 14 أي جواز إقامة غير المفعول به مع وجوده نائب فاعل¹⁴⁷. وفي باب الفصل بين المضاف والمضاف إليه سيبويه لا يجوز عن ذلك إلا بالظرف وخص ذلك بالشعر ومن هنا ضعف بعض البصريين قراءة ابن عامر ﴿وَكَذٰلِكَ زَيْنٌ لِّكَثِيْرٍ مِنَ الْمَشْرِكِيْنَ قَتْلٌ

¹⁴⁰ حمدة عبدالله أبو شهاب، الجواز وعدمه في أحكام النحويين، دار الضياء، 2007، ص 76

¹⁴¹ حمزة بن حبيب الزيات الكوفي من القراء السبع للقراءات السبع المتواتر (ت 158هـ)

¹⁴² سيبويه، الكتاب، 403/2، ابن مالك الطائي الجبالي الشافعي، شرح الكافية الشافية، بيروت: دار الكتب العلمية، 2000، 311-310/1

¹⁴³ أبو جعفر النحاس، إعراب القرآن، بيروت: عالم الكتب، 2005م 391، 39/1

¹⁴⁴ سيبويه، الكتاب، 290/1

¹⁴⁵ كمال بشار، أسرار النحو، تحقيق أحمد حسن حامد، عمان: دار الفكر، 1994م، ص 161

¹⁴⁶ ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 3/2، 7-8

¹⁴⁷ ابن مالك الطائي الجبالي الشافعي، شرح الكافية الشافية، 272/1، شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص 99

أَوْلَادُهُمْ شُرَكَائِهِمْ﴾ الأنعام 137، بنصب أولادهم وخفض شركائهم، وهو فصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول به لقتل، وجوّز ذلك الأخفش وتبعه الكوفيون¹⁴⁸ اعتماد على قول بعض الشعراء: فزججتها بمنزجة * زجّ القلوص أبي مزاده، فصل الشاعر بين "زجّ" وأبي مزاده بكلمة "القلوص"، وهي مفعول به لـ "زجّ"¹⁴⁹. وقال ابن يعيش هذا القول ضعيف جدا لم يصح نقله عن سيوييه بل أن ابن كيسان قد نقل عن بعض النحويين، أنه يجوز أن يفرق بين المضاف والمضاف إليه إذا جاز أن يسكت على الأول منهما لأنه يصير ما فرق بينهما كالسكتة التي تقع بينهما¹⁵⁰. وفي باب زيادة الباء في الخبر الموجب مثل "زيد بقائم" أي "زيد بقائم" لم يكن جواز عند سيوييه بل الأخفش مستدلا بقول تعالى ﴿وَجَزَاءٌ سَيِّئَةٍ يَمْثِلُهَا﴾ يونس 27¹⁵¹.

وفي باب عن إعمال "لات" في الآية ﴿وَلَاتٌ حِينَ مَنَاصٍ﴾ ص 3 رأى سيوييه أن "لات" تعمل عمل "ليس" إنما بعضهم رأوا أنها غير عاملة¹⁵². وذكر السيوطي كان الجمهور لا يجوز دخول لام الابتداء على خبر أن المفتوحة الهمزة وجوّزه المبرد معتمدا على ما جاء في بعض القراءات كما في الآية ﴿إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ﴾ الفرقان 20، بفتح الهمزة وخرّج الجمهور ذلك على الزيادة أو على شدوذ القراءة¹⁵³. وفي الحقيقة هذه الآية متعلقة بمسألة تدخل اللام على خبر (أن) المفتوحة ولكن جوّزه المبرد بالمفتوحة الهمزة في الآية كما أنشده الشاعر: ألم تكن حلّفت بالله العليّ * أنّ مطاياك لمن خير، ولكن خرج الجمهور على الزيادة المطيبي أو الشذوذ¹⁵⁴. وفي الآية ﴿أَهْوَلَاءٍ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ﴾ سباء 40 والآية ﴿وَأَنفُسَهُمْ كَانُوا يَظْلُمُونَ﴾ الأعراف 177 كان ابن السراج يحتج بتقديم المعمول للخبر وكان يقول تقديم المعمول يؤذن بتقديم العامل، أي بمعنى جواز تقديم خبر كان ولو كان جملة وكذلك توسطه بينها وبين اسمها ولكن الجمهور منع ذلك¹⁵⁵. وشرح ابن عقيل في شرحه عن ما ورد في ألفية ابن مالك¹⁵⁶ إذا ورد من لسان العرب ما ظاهره أنه وليّ "كان" وأحواتها معمول خبرها فأوله على أنّ في "كان" ضميراً مستتراً هو ضمير الشأن كما في الشعر: قنأفد هلا/جوان حولّ مبيوتهم* بما كان إياهم عطية عودا، أي حيث وليّ كان معمول خبرها وهو ليس

¹⁴⁸ ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 44/3-45

¹⁴⁹ ابن يعيش، شرح المفصل، بيروت: عالم الكتب، د.ت. 22/3

¹⁵⁰ المصدر السابق، 23/3

¹⁵¹ السيوطي، همع الهوامع، 127/1

¹⁵² سيوييه، الكتاب، 102/1

¹⁵³ السيوطي، همع الهوامع، 446/1

¹⁵⁴ المصدر السابق، 446/1

¹⁵⁵ المصدر السابق، 118/1

¹⁵⁶ ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 220/1

بظرف ولا جار ومجرور جوازا عند الكوفيين. وفي باب العطف على التوهم في الآية ﴿لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقْتُ وَأَكُنُّ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾ المنافقون 10، فقال الخليل وسيبويه أن (وَأَكُنُّ) مجزوم بعطف على معنى (لَوْلَا أَخَّرْتَنِي) أي تقديره إن أَخَّرْتَنِي (أي الجملة الشرطية)¹⁵⁷، ولكن السيرافي يذهب إلى أن (وَأَكُنُّ) معطوفة على محل (فَأَصَّدَّقْتُ)¹⁵⁸ كما في قول تعالى ﴿وَدَّوَا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ﴾ القلم 9 أي على معنى (أن تدهن)¹⁵⁹. واستدل الفارس في قول تعالى ﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقْ وَيَصْبِرْ﴾ يونس 90، جزماً على معنى (شبهه مدخول الفاء بجواب الشرط ومن الموصولة بالشرطية) وإذا وقع ذلك في القرآن عبر عنه بالعطف على المعنى لا التوهم أدباً¹⁶⁰.

وفي باب القول في العطف على اسم "إِنَّ" بالرفع قبل مجيء الخبر، يحتج الكوفيون بقوله تعالى ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى﴾ المائدة 69، وجه الدليل أنه عطف (الصَّابِئُونَ) على موضع "إِنَّ" قبل تمام الخبر ﴿مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ المائدة 69 وقد جاء عن بعض العرب فيما رواه الثقات "إِنَّكَ وزيد ذاهبان"¹⁶¹. وأما احتجاج البصريين على ثلاثة أوجه: الوجه الأول، في هذه الآية تقدم وتأخير والتقدير (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فلا خوفٌ وَلَا هُمْ يُخْزَنُونَ وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى) كقول الشاعر: غداةً أَحَلَّتْ لابنِ أَصْرَمِ طعنةً * مُحْصِينَ عَيْطَاتِ السَّدَائِفِ وَالخُمْرِ . فرفع "الخمر" على الاستئناف، فالتقدير "والخمر كذلك" وقول الآخر: وَعَضُّ زَمَانٍ يَا ابْنَ مَرْوَانَ لَمْ يَدْعُ * مِنْ الْمَالِ إِلَّا مُسْحَتًا أَوْ مُجْلَفُ فَرْعٍ "مجلف" أي التقدير "مجلف" كذلك¹⁶². الوجه الثاني، أن تجعل قوله تعالى ﴿مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ المائدة 69 خبراً للصابئين والنصارى، وتضم (الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا) خبراً مثل الذي أظهرت للصابئين والنصارى نحو "زيدٌ وعمرو قائم" فجعل "قائماً" خبراً لـ "عمرو"، وتضم لـ "زيد" خبراً آخر مثل الذي أظهرت لعمرو، وإن شئت أيضاً جعلته خبراً لـ "زيد" وأضمرت لـ "عمرو" خبراً آخر¹⁶³، وقال الشاعر: وَإِلَّا فاعلموا أَنَّا وانتم * بُغَاةٌ، ما بقينا في شِثاقٍ "بغاة" خبراً للثاني وأضمرت للأول خبراً، ويكون التقدير: وإلا فاعلموا أنا بغاة وأنتم بغاة، وإن شئت جعلته خبراً للأول وأضمرت للثاني خبراً¹⁶⁴. والوجه الثالث، أن يكون عطفاً على المضمرة المرفوعة في "هادوا" و "هادوا" بمعنى "تابوا" لكن عدم الموافقة لدى

¹⁵⁷السيوطي، همع الهوامع، 197/3

¹⁵⁸ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، بيروت: المكتبة العصرية، 1999م، ص 529

¹⁵⁹السيوطي، همع الهوامع، 197/3

¹⁶⁰السيوطي، همع الهوامع، 197/3

¹⁶¹الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 176-175/1

¹⁶²المصدر السابق، 177/1

¹⁶³المصدر السابق، 178/1

¹⁶⁴المصدر السابق، 178/1

الأنباري لأن العطف على المضمر المرفوع قبيح وإن كان لازماً للكوفيين لأن العطف على المضمر المرفوع عندهم ليس بقبيح¹⁶⁵. وفي الآية ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أَمْثَلُكُمْ﴾ الأعراف 194. وقد قرأ سعيد بن جبير بنصب كلمة (عباداً) كما قال الشاعر: *إِنْ هُوَ مُسْتَوِيًّا عَلَى أَحَدٍ*¹⁶⁶، وهي أن إن النافية إذا دخلت على الجملة الاسمية عملت ليس، فزُفِعَتْ الاسم ونُصِبَتْ الجر لا تعمل بل تُهْمَل، وكأن قراءة ابن جبير - في رأي كسائي - شاذة ولا يصح أن تتخذ منها قاعدة. ومن هنا فهمنا أن الفراء كان يتابع سيبويه في رأيه بينما كان يتابع المبرد البصري الكسائي فيما ارتاه من عملها¹⁶⁷.

وفي حذف رابط الخبر بالمبتدأ جوّز سيبويه وجماعة من العلماء حذف العائد على المبتدأ من الخبر فقد أجاز سيبويه (زيد ضريت، في الشعر)¹⁶⁸ إذا كانت خبراً للمبتدأ في الشعر وهو غير ضعيف كما جاء بها المبرد وابن السراج مختصرة وواضحة مثال من قول المبرد (مررت ببرٍ قفيّزٍ بدرهم) وقول ابن السراج (السمنُ منوان بدرهم) وقررا أنّ الحذف جائزتان وتابع الفارسي وابن جني على نفس المثال والتقدير كما استدلال في قول تعالى ﴿وَلَمَنْ صَبَرَ وَعَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾ الشورى 43، فقد قدر المحذوف بـ (إن ذلك الصبر منه) بأن (ذلك) ابتداء وقوله (لمن عزم الأمور) في موضع الخبر ولا يوجد ضمير في الخبر ملفوظ يعود إلى المبتدأ¹⁶⁹. وفي الآية ﴿وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظًا وَهُمْ رُقُودٌ وَنُقَلِّبُهُمْ ذَاتَ الْيَمِينِ وَذَاتَ الشِّمَالِ وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾ الكهف 18، فقد لاحظ الكسائي أن اسم الفاعل "باسط" مع أنه بمعنى الماضي في الآية، لأن يحكي قصة أهل الكهف، عمل النصب في كلمة ذراعيه، فوضع قاعدة عامة، هي أنه يعمل النصب بمعنى الماضي وبمعنى الحال والاستقبال، بينما كان يمنع البصريون عمله النصب فيما بعده على المفعولية وهو بمعنى الماضي، وتأولوا (باسط) في الآية على حكاية الحال الماضية، بدليل حكايتها بالمضارع في الفعل السابق (ونقلّبهم) وكان التقدير (وكلبهم ييسط ذراعيه) غير أن الكسائي تمسك بالآية واتخذ منها قاعدة كلية مجوّزاً مثل (زيد معطٍ عمرًا أمس درهماً). وتابعه في ذلك تلميذه هشام بينما ظل الفراء مع جمهور البصريين لا يميز إعمال اسم الفاعل في المفعول به إذا كان بمعنى الماضي¹⁷⁰. وقال تعالى ﴿قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ إبراهيم 31، رأى البصريون أن الفعل المضارع مجزوم في جواب الأمر مثله في نحو "اتني أكرمك" بينما الكسائي رأى

¹⁶⁵المصدر السابق، 179/1

¹⁶⁶السيوطي، مع الهوامع، 395/3

¹⁶⁷ابن يعيش، شرح المفصل، 113/8، ابن هشام، مغني اللبيب، ص 19، السيوطي، مع الهوامع، 395/1

¹⁶⁸أبو حيان، محمد بن يوسف، ارتشاف الضرب من لسان العرب، القاهرة: مكتبة الخنجي، 1998، 1119/3

¹⁶⁹حمدة عبدالله أبوو شهاب، منهج تقرير مسائل النحو، ص 24

¹⁷⁰ابن هشام، مغني اللبيب، ص770/2، السيوطي، مع الهوامع، 55/3

أن المضارع فيها محذوف النون، فقال إنها حذفت على تقدير لام الأمر واتخذ من ذلك قاعدة عامة، هي حذف لام الأمر من المضارع بشرط تقدم "قل" كما في الآية، ووافقه ابن مالك في كتابه "شرح الكافية" كما في قول الشاعر: قلت لبوابٍ لديه دائرها* تاذن فإبني حمؤها وجارها، أي لتاذن فحذف اللام وكسر حرف المضارعة¹⁷¹.

وفي باب حذف الفاعل لم ترد هذه المسألة عند سيويوه والأخفش، ولكن منع حذف الفاعل عند المبرد وابن السراج وابن جني، واستدل المبرد بقول تعالى ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا﴾ المعارج 19، وقول تعالى ﴿وخلق الإنسان ضعيفًا﴾ النساء 28. وقال تعالى ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ الانشقاق 1، ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ التوبة 6، ﴿إِنْ أَمْرٌ هَلَكٌ﴾ النساء 176، وذهب الأخفش أن المرفوع بعد "إذا" و "إن" الشرطية مبتدأ وليس فاعلا لفعل محذوف كما ذهب إلى سيويوه وجمهور البصريين¹⁷². وقال تعالى ﴿كم من فئة كثيرة بإذن الله﴾؟ البصريون ذهبوا إلى أن تمييز "كم" الخبرية مجرور دائماً لو جاء منصوباً شذوذاً، وذهب الفراء إلى أنه يجوز في تمييزها جميعاً النصب والخبر بمن مضمر¹⁷³. كما في الشعر: كم عمّة لك يا جرير ونحالة* فدعاء قد حلبت عليّ عشاري¹⁷⁴. وقال تعالى ﴿ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ﴾ الأنعام 154، ذهب البصريون إلى أن الذي تكون دائماً اسماً موصولاً¹⁷⁵، بينما الفراء مع يونس إلى أنها قد تكون موصولاً حرفياً أو حرف موصول يريد أنها تكون مصدرية يقول تعليقا على الآية السابقة "إن شئت جعلت الذي على معنى "ما" تريد "تماما على ما أحسن موسى" فيكون المعنى تماماً على إحسانه" وتلا ذلك بتوجيه أنه يجوز أن تكون اسم موصول سواء قرئت (أحسن) بالنصب على أنها فعل والعائد محذوف أو قرئت بالرفع على أنها خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير (الذي هو أحسن)¹⁷⁶.

¹⁷¹ ابن هشام، مغني اللبيب، 251/1، سيويوه، الكتاب، 114/3

¹⁷² ابن هشام، مغني اللبيب، 33/1، ابن يعيش، المفصل، 10/1

¹⁷³ ابن هشام، مغني اللبيب، 203/1، الشيوطي، همع الهوامع، 254/1

¹⁷⁴ الفراء، معاني القرآن، 168/1

¹⁷⁵ قال سيويوه "كما قرأ بعض الناس هذه قراءة الحسن والأعمش ويحي بن عمر وابن أبي إسحاق، الكتاب 103/1، وأيضا انظر معجم الرائدات القرآنية

335/2 والبحر المحيط 255/3.

¹⁷⁶ الفراء، معاني القرآن، 365/1، السيوطي، همع الهوامع 83/1

ومن الدراسة السابقة أدركنا أن القاعدة المستنبطة من الآيات القرآنية مختلفة في المنهج بين البصريين والكوفيين. فالكوفيون فتحوا باب الاحتجاج بالكلام العربي من كل القبائل ولا فضلوا لغة على لغة، ويختلف عن البصريين هم اختاروا ستة القبائل كمصادر الأساسية لحصول على مادة صافية في لغة. ويرى بعض المحدثين منهم عبد العال¹⁷⁷ أن الكوفيين فكانوا أوسع أفقاً في مجال القرآن والاستشهاد به من البصريين فقبلوا كل ما جاء من القرآن الكريم. لو رجوع إلى حجج الأنباري في "الإنصاف" فوجدنا أن الكوفيين من أصحاب منطق وفلسفة يطعنون في بعض القراءات، وقد شاركوهم في التعليل والتأويل مما أخذه أصحاب التيسير على النحو القديم¹⁷⁸ كما قال السيوطي: إنما النحو قياس يتبع* وبه في كل أمر ينتفع¹⁷⁹، وقد يرى مهدي المخزومي أن عمل الكسائي في ارتباط بين السماع والقياس لعله ناتج عن توسعهم في الرواية والنقل كما قوله "كان يقيس عليه، وأن لم يرد في كلام العرب غيره"¹⁸⁰ وأيد الرضي هذا القول بقوله "والسماع مفقود"¹⁸¹. إذ ذلك، ما في الفرق بين منهج استنباط الكوفيين والبصريين في تععيد النحو العربي كما ترى عفاف حسانين أن هناك "ليس خلاف كبير بين البصريين والكوفيين في احتجاجهم بالقراءات"¹⁸²، بل يرى سعيد جاسم الزبيدي "ليس هناك خلاف في أن القرآن الكريم أصل من أصول الدراسات اللغوية بمختلف فروعها، وكان يجب أن يبني كثير من قواعد النحو على شواهده بمختلف وجوه قراءاته المتواترة التي صح سندها، بدلا من الإعتذار بأن القراءة سنة لا يجوز التعرض لها بنقد أو تخطئة، وليتهم التزموا بهذا" وبعد ذلك أضاف "... ومع هذا كله نتابع - هنا - مدى تبني النحاة لقراءات القرآن، وجعلها أصلاً من أصولهم يقيسون عليه، سواء كانوا بصريين أم كوفيين"¹⁸³. وهناك بعض السؤال إلى أي مدى صحة الروايات من القرآن الكريم؟ لإجابة هذا السؤال، كان د. خالد السعود فارس العيصمي¹⁸⁴ يرى أن منهج متأخري النحويين قبول القراءات كلها والاحتجاج للمسائل النحوية، وأضاف بذلك صاحب منجد المقرئين يقول "فلا يجوز أن توصف قراءة باللحن أو الخطاء، لأن القاريء يقرأ لا

¹⁷⁷ عبد العال، القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية، الكويت: مؤسسات علي الجراح الصباح، 1978م، ص 91

¹⁷⁸ سعيد جاسم الزبيدي، القياس في النحو العربي نشأته وتطوره، عمان: دار الشروق، 1997م

ص 19، 73، 74، حسن مندبل العكيلي، الخلاف النحوي في ضوء المحاولات التيسير الحديثة، ص 236

¹⁷⁹ السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، بيروت: دار الكتب العلمية، 2004م، ص 337

¹⁸⁰ مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة، ص 115

¹⁸¹ الرضي، شرح الكافية لإبن الحاجب، تحقيق يوسف حسن عمر، بنغازي: جامعة قارون، 1995م، 41/1

¹⁸² عفاف حسانين، في أدلة النحو ص 27 نقلا من سعيد جاسم الزبيدي، القياس في النحو العربي نشأته وتطوره، ص 82

¹⁸³ سعيد جاسم الزبيدي، القياس في النحو العربي نشأته وتطوره، ص 82

¹⁸⁴ خالد السعود فارس العيصمي، القراءات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة، دار التدمرية: المملكة العربية السعودية، 2002، ص 674

باجتهاده. وأما موقف المجمع اللغوي فقد اعتمد على القرآن الكريم في الاستدلال لما درسه من مسائل¹⁸⁵، وهناك القرار يقول "وورودها في القرآن بالفصل بلا ليس يمنع عملها، وكون ورودها في القرآن قراءة لا يمنع الاحتجاج به، فالقراءات المشهورة كلها مناط احتجاج"¹⁸⁶ وهذا الرأي يعاكس عن قول السيوطي "وقد ردّ المتأخرون - ومنهم ابن مالك - على من عاب عليهم ذلك بأبلغ رد، واختار جواز ما وردت به قراءاتهم في العربية، وإن منعه الأكثرون، مستدلاً"¹⁸⁷. ومن النقاش السابق، أن الاحتجاج بالقرآن مقبول لأن القراءات المطروحة فيه مشهورة أم متواترة أم شاذة، مهما هناك الخلاف أو الصراعات في استنباط الأحكام النحوية وقواعدها، حقيقة هذه العملية - مما ترى الباحثة - هي العملية في تطوير فهم أساليب النقل وترتقي قدرة العقل والمنطق في تحصيل دقة المعاني والأساليب القرآنية دقة سليمة وعدم التشكك في سلامتها لأن الصراعات في الآراء لا تفسد العقل بل تنميّه ويرتقى بها. والله أعلم بالصواب

¹⁸⁵ نفس المرجع، ص 674

¹⁸⁶ نفس المرجع، ص 676

¹⁸⁷ السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، ص 154



المصادر والمراجع

- إبراهيم أنيس، طرق تنمية الألفاظ في اللغة، مصر: مطبعة نهضة جديدة، 1967م
- ابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء، بيروت: دار الكتب العلمية، 1982م
- ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عقيل، شرح ابن عقيل، بيروت: دار الفكر، 1998م
- ابن مالك الطائي الجبالي الشافعي، شرح الكافية الشافية، بيروت: دار الكتب العلمية، 2000م
- ابن هشام، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، بيروت: المكتبة العصرية، 1999م
- ابن يعيش، شرح المفصل، بيروت: عالم الكتب، د.ت.
- أبو جعفر أحمد بن محمد، إعراب القرآن، بيروت: عالم الكتب، 2005م
- أبو حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، تحقيق عادل أحمد وعلي محمد. بيروت: دار الكتب العلمية، 1993م
- أبو حيان، محمد بن يوسف، ارتشاف الضرب من لسان العرب، القاهرة: مكتبة الخنجي، 1998م
- أحمد أمين، ضحى الإسلام، دي.بي.بي. كوالا لومفور، 1978م
- الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، بيروت: دار الكتب العلمية، ط.1، 1998م.
- الأنباري، لمع الأدلة، تحقيق سعيد الأفغاني، ط2، بيروت: دار الفكر، 1971م.
- ت.ج.دي بور. تاريخ الفلسفة في الإسلام، ترجمة محمد عبد الهادي أبو ريرة القاهرة: جامعة القاهرة، 1954م.
- حسن منديل العكيلي، الخلاف النحوي في ضوء المحاولات التيسير الحديثة، أمان: دار الضياء، 2007م.
- حمدة عبد الله أبو شهاب، الجواز وعدمه في أحكام النحويين من سيبويه حتى القرن الرابع الهجري، دار الضياء: عمان، 2007م
- حمدة عبد الله أبو شهاب، منهج تقرير مسائل النحو من سيبويه حتى ابن جني، أمان: دار الضياء، 2007م.
- خالد السعود فارس العصيمي، القراءات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة، دار التدمرية: المملكة العربية السعودية، 2002م
- خديجة الحديثي، المدارس النحوية، الأردن: دار الأمل، 2001م
- الرضي، الاسترأبادي، شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب، تحقيق ثلاثة من أساتذة الأزهر، بيروت: دار الكتب العلمية، 1975م.
- الرضي، الاسترأبادي، شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب، تحقيق يوسف حسن عمر، بنغازي: جامعة قارون، 1995م.

الرضي، الاسترآبآذي، شرح الشافية ابن الحاجب، تحقيق ثلاثة من أساتذة الأزهر، بيروت: دار الكتب العلمية، 1975م.

الزيدي، محمد ابن حسن، طبقات النحويين واللغويين، القاهرة: دار المعارف، 1984م

سعيد جاسم الزيدي، القياس في النحو العربي نشأته وتطوره، عمان: دار الشروق، 1997م

سيويوه، عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، بيروت: دار الكتب العلمية، 1999م

السيوطي، الإيتقان في علوم القرآن، القاهرة: دار الحديث، 2004م

السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، بيروت: دار الكتب العلمية، 2004م

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، الاقتراح في أصول النحو، تحقيق محمد حسن الشافعي، بيروت: دار الكتب العلمية، 1998م

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق فؤاد علي منصور، ج 1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1998م

السيوطي، همع الموامع شرح الجميع الجوامع في علم العربية، بيروت: دار المعرفة، د.ت.

صالحة حاج يعقوب، دراسة نقدية في التفكير النحوي العربي، القاهرة: دار السلام، 2014

صالحة يعقوب، نظرية العمل في النحو العربي دراسة تحليلية ونقدية، رسالة الدكتوراة، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، 2005

ضيف، شوقي، المدارس النحوية، القاهرة: دار المعارف، 1995م

عبد العال سالم مكرم، القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية، الكويت: مؤسسات علي الجراح الصباح، 1978م.

عبد الفتاح إسماعيل شلي، أبو علي الفارسي: حياته، ومكانته بين أئمة التفسير العربية وآثاره في القراءات والنحو، جدة: دار المطبوعات الحديثة، 1989م

عمر أحمد مختار، معجم القراءات القرآنية، القاهرة: علم الكتب، 1997م.

الفراء، معاني القرآن، تحقيق إبراهيم شمس الدين. بيروت: دار الكتب العلمية، 2002م.

كمال بشار، أسرار النحو، تحقيق أحمد حسن حامد، عمان: دار الفكر، 1994.

مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة النحو، أبو ظبي: المجمع الثقافي، 2002م.